الخطة البحثية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

(2025-2024/2022-2021)

المحتويات

البيان	الصفحة
مقدمة	2
رسالة الكلية البحثية	4
أهداف الخطة البحثية	4
مدخلات الخطة البحثية	6
مخرجات الخطة البحثية	7
المجالات البحثية المقترحة لقسم الاقتصاد (2021-2024)	8
المجالات البحثية المقترحة لقسم الإحصاء (2021-2024)	12
البحثية المقترحة لقسم العلوم السياسية (2021-2024)	15
المجالات البحثية المقترحة قسم الإدارة العامة (2021-2024)	45
المجالات البحثية المقترحة لقسم الحوسبة الاجتماعية. (2021-2024)	55
منح دعم الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة	63
الية متابعة الخطة البحثية	64

مقدمة

إن البحث العلمي هو أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في التقدم والنمو وخاصة في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة والتي تحتم عملية التطوير المستمر لمجالات البحث العلمي. تمثل الجامعة واحدة من أهم مؤسسات البحث العلمي وتُعد مخرجات هذه المؤسسات من البحث العلمي ركيزة أساسية من ركائز التقدم والتطوير في مختلف المجالات.

تقوم جامعة القاهرة بجهد ملموس في صياغة وتطوير خطتها البحثية والتي تتضمن مجموعة من الوثائق تشكل في مجملها رؤية الجامعة في مجال البحث العلمي وتحقيق رسالتها.

تهدف الجامعة إلى خلق بيئة بحثية منتجة وموجهة لخدمة قضايا المجتمع، من خلال توظيف الموارد والاستفادة من الطاقات وأيضا دعم البحوث المتميزة والبناءة من خلال تعددية التخصصات التي تلبي الاحتياجات القومية. ومن أهم أهداف الخطة –على سبيل المثال ال الحصر– الارتقاء بالإمكانات البحثية بالجامعة من خلال تشجيع النشر الدولي للباحثين من خلال الحوافز وتحمل تكاليف النشر وطرح مسار موازي لرسائل الماجيستير والدكتورة متوافق مع المعايير الدولية والتي تعتمد على النشر الدولي وتشجيع الباحثين لاختيار هذا المجال من خلال المكافآت المالية وتوفير تمويل الأبحاث العلمية وتحقيق الاختيار الأمثل للمجالات البحثية التي تستهدفها الخطة، وتعظيم نصيب جامعة القاهرة من حجم الطلب على البحث العلمي على مستوى القضايا القومية.

تتميز كلية الاقتصاد والعلوم السياسية كأحد الكليات الرائدة في جامعة القاهرة وخاصة في نسبة النشر الدولي بالسعي والحرص على الجودة في كافة الجوانب التعليمية والبحثية والإدارية وهي منظومة متكاملة حيث حصلت على شهادة الجودة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم لفترتين متتاليتين كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل رقم(1) شهادات الاعتماد والجودة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

كما حصلت الكلية على شهادتي الجودة الدولية (الأيزو) شهادة ISO 9001:2015، وشهادة ISO 21001: 2018، عام 2021 الخاصة بالمؤسسات التعليمية. اختيار عميد الكلية ا.د محمود السعيد من ضمن أفضل 2% من العلماء على مستوى العالم طبقا لقائمة ستانفورد وحصل على جائزة التميز البحثي من مؤسسة سكوبس العالمية في مجالي الاقتصاد وإدارة الاعمال. تُعد الان الكلية لملف الاعتماد الدولي .فأحد أهم تطلعات الكلية أن تكون من أفضل المؤسسات التعليمية والبحثية في تخصصاتها الخمسة، وذلك من خلال تميزها بأعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة ولهم أبحاث منشورة في المجلات العلمية العالمية ويشاركون في المؤتمرات المحلية والدولية.

اولا: رسالة الكلية البحثية وأهداف خطتها:

رؤية الكلية

أن تكون كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز تميز في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع على غرار نظيراتها في الجامعات الدولية المرموقة.

رسالة الكلية

تقديم خدمة تعليمية وبحثية متميزة ومتنوعة في مجالات الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية والإدارة العامة الحوسبة الاجتماعية لإعداد خريج على مستوى عالٍ من الكفاءة والالتزام قادر على خدمة مجتمعه وعلى المنافسة محليّاً وعالميّا.

رسالة الكلية البحثية

يتمثل الهدف الاستراتيجي الرابع للكلية في تطوير ودعم منظومة البحث العلمي.

رسالة الكلية البحثية

رسالة الكلية البحثية :تتمثل رسالة الكلية البحثية في إعداد أجيال متخصصة في مجالات الاقتصاد والإحصاء والعلوم السياسية والإدارة العامة والحوسبة الاجتماعية، يتمتعون بقدرات تنافسية عالية تمكنهم من دخول سوق العمل بسهولة والعمل به بكفاءة على كافة المستويات ومتابعة دراساتهم في الجامعات العالمية المرموقة. ويعد إجراء البحوث والدراسات في المجالات التطبيقية المختلفة التي تتناول قضايا المجتمع أحد أهم أهداف الكلية، بالإضافة إلى تقديم المشورة والرأي لصناع القرار.

أهداف الخطة البحثية:

تتحدد الغايات والأهداف الاستراتيجية للخطة البحثية للكلية بما يتناسب مع رؤية ورسالة الجامعة وأهدافها الاستراتيجية، والتأكيد على تعظيم نقاط القوة وتالفي نقاط الضعف، والاستفادة من الفرص المتاحة ومواجهة التحديات، والعمل على بحث علمي متطور يسهم في نمو الاقتصاد القومي. وفي إطار الالتزام برؤية ورسالة الجامعة، تهدف الخطة البحثية إلى الارتقاء بالبحث العلمي داخل أقسام الكلية.

1. تضييق الفجوة بين الوضع الفعلي للبحث العلمي في الأقسام والوضع المطلوب تحقيقه.
2. تعدد وتنوع مجالات البحث على مستوى رسائل الماجستير والدكتوراه والأبحاث العلمية تشجيع التعاون وتبادل الخبرات بين أعضاء هيئة تدريس الكلية ذات التخصصات المختلفة.
3. تشجيع البحوث البينية والتي يمكن أن تقوم بها فرق بحثية تضم أعضاء من داخل أقسام الكلية وأعضاء من خارج الكلية من رسائل الدكتوراه وأبحاث أعضاء هيئة التدريس.
4. زيادة أعداد الأبحاث العلمية المنشورة دوليا.
5. توجيه الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية لدراسة المشكلات الواقعية التي تواجه المجتمع مع تقديم الحلول المناسبة لها.
6. تنمية معارف ومهارات الباحثين من الطلاب وهيئة التدريس في الكلية؛ لتعظيم قدراتهم على المنافسة. محليا ودوليا.
7. إعداد رسائل علمية وأبحاث تعكس طلب مشتق من الموضوعات التي تعكس حاجة المجتمع ومؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

ثانياً: مدخلات الخطة البحثية

نعرض هنا لمدخلات إعداد هذه الخطة البحثية والتي يمكن تجسيدها في بندين أولهما مصادر الموضوعات المقترحة وثانيهما المنطق الحاكم في اختيار هذه الموضوعات.

تتمثل مصادر إعداد وتحديث الخطة البحثية والمجالات المقترحة من مصادر مستمرة كما جاء بالخطط السابقة ومنها ما هو مستحدث وتمثل في:

1.2 مصادر تحديث الخطة البحثية

- البيانات والاحصاءات:

  - احصاءات إدارة الدراسات العليا عن رسائل الماجستير والدكتوراه
  - احصاءات مكتبة الكلية.
  - بيانات من أعضاء هيئة التدريس ومجالات البحوث المنشورة.
  - مصادر عالمية لتصنيفات موضوعات الأبحاث ذات الصلة.
  - مخرجات المراكز البحثية في الكلية.

- الفجوة الأكاديمية والبحثية في الأقسام والتي تم تحديدها من خلال لجان مشكله من كل قسم. وتم اعتمادها في مجالس الأقسام.
- الخطط البحثية السابقة للأقسام
- الخطة الاستراتيجية للكلية وخاصة الهدف الاستراتيجي الرابع
- خطط جامعة القاهرة للبحث العلمي في قطاع العلوم الاجتماعية
- أعمال المؤتمرات العلمية بالأقسام
- المستجدات فيما يتعلق بالمجالات المتنوعة مثل المشروعات القومية– مدن المعرفة الجامعات الأهلية الجديدة– التحول الرقمي والحروب التجارية والأوبئة وتغير القوي السياسية على المستوى العالمي وغيرها، والتطورات بصفة عامة على المستويين الوطني والعالمي.

2.2 القيم الحاكمة للبحث العلمي بالكلية:

الالتزام الأخلاقي	الأمانة العلمية	العمل كفريق
التميز و السبق	الالتزام بالعدالة وتكافؤ الفرص	

ثالثاً: مخرجات الخطة البحثية

بناء على مصادر البيانات وكافة المدخلات السابقة يتم عرض المجالات المختلفة للأقسام العلمية بالكلية والموضحة بالشكل رقم 2 والتي تقدم تصور استرشادي لطلاب الدراسات العليا لموضوعات مشروعاتهم البحثية وبحوث السادة أعضاء هيئة التدريس بما يثري الإنتاج العلمي للكلية والجامعة ويخدم المجتمع في مناحيه المختلفة المتعلقة بتلك المجالات.

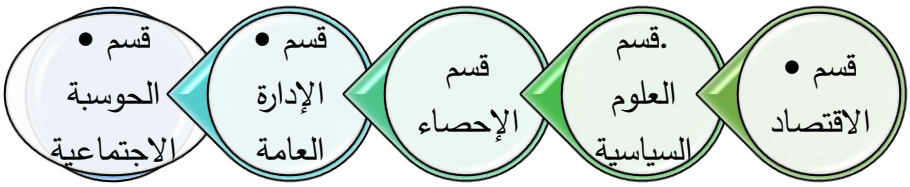

شكل رقم (2) الأقسام العلمية للكلية

1.3 المجالات البحثية المقترحة لقسم الاقتصاد

المحور	الموضوعات المقترحة للبحث والدراسة في رسائل الماجستير والدكتوراه بقسم الاقتصاد بالكلية
Macroeconomics **الاقتصاد الكلى**	1. Business Cycles, Stability and Economic Growth الدورات الاقتصادية، الاستقرار، والنمو الاقتصادي
	2. Macroeconomic Uncertainty Shocks and Households' Consumption Choice عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلى والسلوك الاستهلاكي للأسر
	3. Macro prudential Policies السياسات الاحترازية الكلية
	4. The Shape of the Growth Curve in Times of Crises and Epidemics شكل منحنى النمو في أوقات الأزماتو الأوبئة
Monetary Economics **الاقتصاد النقدي**	1. The Transmission of Monetary Policy Under the Microscope قنوات انتقال السياسة النقدية
	2. Liquidity Rules and Credit Booms قواعد السيولة وازدهار الائتمان
	3. Electronic Payment Systems, Monetary Policy and Market Competitiveness أنظمة الدفع الالكترونية، السياسة النقدية، وتنافسية الأسواق
	4. Secular Stagnation الركود المزمن (الركود طويل الأمد)
Economics of Public Finance **اقتصاديات المالية العامة**	1. The Design of Fiscal Policy and Behavioural Economics تصميم السياسة المالية والاقتصاد السلوكي
	2. Taxation and Innovation الابتكار والسياسة الضريبية (الابتكار الضريبي)
	3. Sustainable Pension Systems أنظمة التقاعد المستدامة
	4. Green Fiscal Reforms إصلاحات المالية العامة الخضراء
	5. Debt management and Fiscal Sustainability إدارة الديون والاستدامة المالية
	6. Micro-implications of Fiscal Policies الآثار الجزئية لسياسات المالية العامة
Economic Development **التنمية الاقتصادية**	1. Urbanization and Smart Cities: Pricing Issues التحضر والمدن الذكية: قضايا التسعير
	2. Localization of Development توطين التنمية
	3. Implications of South-South Migration انعكاسات الهجرة بين بلدان الجنوب
	4. Gender Equality and Woman Empowerment

	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
	5. Income and Wealth Distribution توزيع الدخل والثروة
	6. Inequality and Social Protection Policies عدم المساواة وسياسات الحماية الاجتماعية
International Economics **الاقتصاد الدولي**	1. Global Value Chains, Nearshoring and Exports Potential سلاسل القيمة العالمية، تفويض خدمات تكنولوجيا المعلومات والصادرات المحتملة
	2. The Link Between Domestic and Global Value Chains الروابط بين سلاسل القيمة المحلية والعالمية
	3. Non-tariff Measures and Global Value Chains الإجراءات التجارية غير الجمركية وسلاسل القيمة العالمية
	4. The Political Economy of Non-Tariff Measures الاقتصاد السياسي والإجراءات التجارية غير الجمركية (التدابير غير التعريفية)
	5. Trade Policy, Labor Markets, and Finance السياسة التجارية، أسواق العمل، والتمويل
	6. Anti-trade Liberalization Waves الاتجاهات المعارضة لتحرير التجارة
Agricultural and Natural Resource Economics, Environmental Economics **اقتصاديات الزراعة والموارد الطبيعية، اقتصاديات البيئة**	1. The Global Food Security Challenge الأمن الغذائي كتحدي عالمي
	2. Agriculture Growth: The Role of Contract Farming Service Companies النمو الزراعي: دور شركات خدمات الزراعة التعاقدية
	3. The Agriculture Supply Chain سلسلة التوريد الزراعي
	4. Agricultural Pricing Policies سياسات تسعير المحاصيل الزراعية
	5. Water Resources Management إدارة الموارد المائية
	6. International Treaties on Climate Change and Developing Countries الاتفاقيات الدولية الخاصة بتغير المناخ والدول النامية
	7. Green Financial Policies and Climate Change السياسات التمويلية الخضراء و تغيرات المناخ
Energy Economics **اقتصاديات الطاقة**	1. The Prospects of the Energy Mix: Implications for Investment and Economic Policies الأهمية النسبية لمصادر الطاقة المختلفة في المستقبل: الانعكاسات الاستثمار والسياسات الاقتصادية
	2. The Future of Nuclear Energy مستقبل الطاقة النووية
	3. Pricing of Energy Products and Market Organization تسعير منتجات الطاقة وتنظيم السوق
	4. Energy Market Hubs مراكز الطاقة
	5. Economic Policies to Accelerate Innovation& Investment in Renewable Energy السياسات الاقتصادية لتشجيع الابتكار والاستثمار في مجال الطاقة المتجددة

1. The New Instruments for Financing Growth الأدوات الحديثة لتمويل النمو	**Financial Economics** **اقتصاديات التمويل**
2. The New Basel regulations and the Performance of the banking Sector قواعد بازل الجديدة لتحوط البنوك في منح القروض وأداء الجهاز المصرفي	
3. Fintech/ Innovation and the Working of Financial Markets التطورات في التكنولوجيا المالية وعمل الأسواق المالية	
4. Financial Asset Pricing تسعير الأصول المالية	
5. Corporate Governance and Firm's Valuation حوكمة الشركات وتقييمها	
6. Financial Economics, Risk and Debt Management الاقتصاد المالي وإدارة المخاطر والديون	
1. Pandemics Economics اقتصاديات الأوبئة	**Health Economics** **اقتصاديات الصحة**
2. Resilient Health Systems الأنظمة الصحية المرنة	
3. Technical Efficiency of Health Systems الكفاءة الفنية للنظام الصحي	
4. Health Insurance Systems in the Digital Era نظم التأمين الصحي في عصر الرقمنة	
5. Equity versus Equality in Health Expenditure العدالة مقابل المساواة في الإنفاق الصحي	
1. Technical and Non-Technical Education Systems: The New Skills in The Future نظم التعليم الفني وغير الفني :المهارات الجديدة في المستقبل	**Education Economics** **اقتصاديات التعليم**
2. Distance Education Theories and Systems نظريات ونظم التعليم عن بعد	
3. The Impact of E-learning on The Economy أثر التعليم الافتراضي على الاقتصاد	
4. The Blended Learning Approach and Students' Performance منهج التعليم الهجين وأداء الطلاب	
1. The Impact of Population Aging and Automation on The Labour Markets أثر شيخوخة السكان ونظم التشغيل الآلي على سوق العمل	**Labor Economics** **اقتصاديات العمل**
2. Labour Economics in the Digital Era اقتصاديات العمل في العصر الرقمي	
3. Robots and Jobs: The New Dynamics in the Labour Market الروبوتات والوظائف: الديناميكيات الجديدة في سوق العمل	
4. Gig Economy: The Changing Nature of Work سوق العمل الذى يتميز بسيادة عقود العمل قصيرة الأجل والعمل المستقل (freelance) على حساب عقود العمل الدائمة	
5. The Relationship Between the Formal and Informal Labor Markets العلاقة بين سوق العمل الرسمي وغير الرسمي	
1. Market Concentration and Barriers to Entry and Exist	

تركز السوق وقيود الدخول والخروج من الأسواق	**Industrial Organization and Transportation Economics** **اقتصاديات الصناعة والنقل**
2. Regulatory Bodies and Market Performance الأجهزة الرقابية على أداء الأسواق	
3. Competition Law, Firms' Behaviour, and Market Performance قانون المنافسة، سلوك الشركات، وأداء السوق	
4. State Railways Commercialization and Increased Productivity and Efficiency الطرح التجاري للسكك الحديدية الحكومية و زيادة الإنتاجية والكفاءة	
5. Maritime Transportation: Multimodal and Institutional Dimensions النقل البحري: الأبعاد المؤسسية ومتعددة الوسائط	
6. Public Transportation Networks Structural Reforms الإصلاح الهيكلي لشبكة النقل العام	
1. Behavioural Approaches to Overcome Resistance to Public Policy Reform استخدام المنهج السلوكي للتغلب على مقاومة إصلاح السياسات العامة	**Behavioral Economics** **الاقتصاد السلوكي**
2. The Impact of Social Values (Social Norms) on Economic Variables أثر القيم الاجتماعية (الأعراف الاجتماعية) على المتغيرات الاقتصادية	
3. Irrational Biases of Economic Behaviour الانحيازيات غير الرشي دة للسلوك الاقتصادي	
4. Behavioural Nudges and Increasing the Effectiveness of Public Policies الوخيزات السلوكية وزيادة فاعلية السياسات العامة	
1. Institutions and Private Sector growth المؤسسات ونمو القطاع الخاص	**Institutional Economics** **الاقتصاد المؤسسي**
2. The Effect of Institutions on Firms' Performance/ Productivity أثر المؤسسات على أداء/ إنتاجية الشركات	
3. E-government and the Fight Against Corruption الحكومة الإلكترونية ومحاربة الفساد	
4. E-shopping Governance حوكمة التسوق الالكترونى	
1. Policy Modelling and Economic Forecasts نمذجة السياسات والتنبؤات الاقتصادية	**Mathematical and Quantitative Methods**
2. Regional Economics and Spatial Econometrics الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد القياسي المكاني	
3. Epidemic Modelling النمذجة الوبائية	

• 2.3 الموضوعات البحثية المقترحة من قسم الإحصاء

ترتكز الخطة البحثية لقسم الاحصاء على رسالة القسم نفسها والمتمثلة في إعداد أجيال متخصصة عال في مجال الاحصاء يتمتعون بمواصفات تنافسية عالية. ويعد إجراء البحوث والدراسات في المجالات التطبيقية المختلفة التي تتناول قضايا المجتمع أحد أهم أهداف القسم بالإضافة الى تقديم المشورة والرأي لصناع القرار.

جدول (1): الموضوعات البحثية المقترحة من قسم الاحصاء

عدد النقاط البحثية المتاحة فى الموضوع	الموضوعات البحثية المقترحة	التخصص الدقيق للموضوع البحثي
غير محدد	Latent variable Models in general	Structural Equation Models and Latent profile Models
4	Mathematical programming in sampling	Sampling and cluster Analysis
8	Stochastic programming for cluster analysis	
8	Cluster analysis mixed data	
3	Multi objective decision making problem	Operation Research
1	Mathematical programming in statistic	
3	Partial Accelerated Life Testing	Reliability and Life Studies
غير محدد	Interim analysis; mixed distributions; life testing	
غير محدد	Applying Copula theorem in accelerated life testing	
غير محدد	Applying mathematical programming techniques in accelerated life testing	
غير محدد	Statistical inference for bivariate lifetime distribution	
غير محدد	Discrimination analysis in bivariate lifetime distribution	
1	Estimation of some probability Distribution	Estimation
8	Circular Distribution	
8	Change point models	
3	Joint analysis of survival and longitudinal data	Biostatistics
8	Survival analysis	
8	Diagnostic tests with missing values	
3	Mixed longitudinal analysis	
غير محدد	Multi seasonal ARMA models	Time Series
غير محدد	Approximate Bayesian Computations	
غير محدد	Non parametric Time series analysis	

غير محدد	Robust methodology	
غير محدد	Linear Models Analysis, Resampling methodology (Bootstrap-Jackknife)	Statistic inference
غير محدد	Asymptotic statistics, Fundamental limit theorem, Asymptotic Distribution	
غير محدد	Optimal Design of control charts with estimated parameters	Statistical quality control
غير محدد	Monitoring of Social Networks using Control Charts	Applied Statistics and applied statistics in development studies
غير محدد	Sustainable development	
غير محدد	Psychometrics	
غير محدد	Psychological statistics	
غير محدد	Environ metrics	
غير محدد	Disability issues	
غير محدد	Gender issues	
غير محدد	Sample weight Survey Methodology "Randomized Response Sampling"	Sampling
8	Estimation of variance component	Estimation of variance components
1	Equations models and/or regression models in the studies of youth's and adolescents' well-being (Mental health Well Being)	Demography
غير محدد	Using operation research techniques in population	
غير محدد	Environmental Statistics Functional Data Analysis	Functional Data analysis
غير محدد	Spatial data analysis Environmental statistics	Environmental Data analysis

جدول(2): التخصصات الدقيقة التي يمكن لأعضاء القسم الاشتراك فيها بالأشراف أو تقديم بحث علمي

التخصص	النقاط البحثية في التخصص
Multivariate Analysis /Latent variable Models	Structural Equation Models and Latent profile Models
Mathematical programming in sampling	Sampling and cluster Analysis
Applied Statistics in development studies	• Psychometrics • Psychological Statistics • Multidimensional Poverty • Disability issues • Development related issues

Sampling using Mathematical programming	
Cluster Analysis	
Non-parametric Analysis	• **Change point analysis** • **Circular Data analysis** • **Resampling Methodology (e.g. Bootsrap-JackKnife)**
Stochastic Analysis	• **Stochastic processes** • **Queues** • **Storage Models**
Biostatistics Analysis	• **Biostatistics** • **Mossing data methods** • **MCMC Method** • **Longitudinal data** • **MCMC techniques-EM algorithm.**
Operations research	
Reliability Studies and life testing	• **Mixture distributions**
Time series analysis	• **Bayesian Time series analysis** • **Bayesian Analysis of VAR Models** • **Approximate Bayesian computations**
Fundamental limit theorem	
Statistical Inference / Distributions / Probability	
Functional Data analysis	
Environmental Data analysis	**Spatial Data analysis**

ففي إطار رؤية ورسالة وأهداف الجامعة والكلية والتي تتضمن بالمجالات البحثية البينية أما فيما يتعلق تشجيع البحوث البينية والتي يمكن أن تقوم بها فرق بحثية تضم أعضاء من تخصصات أخرى بالكلية أو خارجها، والتي يمكن من خلالها دراسة قضايا ترتبط بجهود التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية، فقد سعى قسم الاحصاء إلى حصر الموضوعات التي يمكن لأعضاء هيئة تدريس القسم الاشتراك فيها، على النحو التالي:

- Data Mining
- Machine learning
- Panel data analysis
- Applied sciences
- Risk analysis
- Medical Data Analysis

- Application of cluster analysis in Engineering
- Quantitative measuring of Economical phenomena and/or constructing, economic and development indices (with Economics department).
- Behavioural studies (with Economics department and/or Socio computing department and/or Sociology department)
- Psychometrics (with Psychology department)
- Young People Nutrition Well-being (with the National Institute of Nutrition).
- Young People Mental Health Well-being / Cognitive Power and/or Nutrition (with the Departments of Public Health, Psychiatry, and/or Psychology).
- Young People Education Well-being (with Economics department and/or Sociology department).
- Studying National Census and Economic Surveys.

3.3 المجالات البحثية المقترحة لقسم العلوم السياسية

تم صياغة الخُطة البحثية لتشمل توصيف الحالة الراهنة من تطور علم السياسة ومجالات البحث فيه، وتنطلقُ من ذلك إلى تحديد الأولويات البحثية التي ينبغي الاسترشاد بها في ضوء الواقع المِصري والعربي.

تتسم هذه الخطة بعدة سمات تتمثل في:

- أنها خطة شاملة وتفصيلية تبين الجديد في حالة العلم والأولويات الوطنية والعالمية.
- أنها تتضمن مجالات وقضايا يمكن الاقتراب منها من اتجاهات نظرية ومنهاجية مختلفة تسمح بالتعددية في الحجج والحجج البديلة.
- أنها تنهض على أن علم السياسة ليس علم الدولة أو السلطة أو القوة وحسب، وإنما يتسع ليشمل المجتمع بسائر تكويناته ومنظماته، وأنه علم لا يكتفي بوصف الحاضر وتبريره أو المحافظة عليه، وإنما يسعى لتغييره إلى وضع أفضل.

توصيف المرحلة الراهنة لعلم السياسة وأهم مجالات البحث فيه:

يتسم السياق العالمي الراهن للبحث في العلوم الاجتماعية–ومنها علم السياسة–بعدة سمات رئيسية تشمل: العولمة، وسرعة التغير وحالة الاضطراب العالمي، وثورة المعلومات والاتصالات، والتأثيرات الاجتماعية والسياسية والبحثية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتصاعد الاهتمام بالجوانب الرقمية digital مما أسفر عن الثورة الصناعية الرابعة؛ وتصاعد الأزمات العابرة للحدود وتداعياتها الإنسانية.

وشهد علم السياسة تغيرات واسعة في الموضوعات محل الاهتمام والتحليل، والافتراضات اللازمة لبناء الأسس النظرية في العلم، واختيار الاقترابات وأدوات جمع المادة العلمية. وكان ذلك في إطار الحوار الكبير بين أنصار المدرسة السلوكية التي ركزت في صيغتها التقليدية على الأدوات الكمية وجعلت من الفرد مركزًا لها، وأنصار اتجاهات ما بعد السلوكية التي أكدت على أهمية العودة إلى الأدوات الكيفية وجعلت من المجتمع مستوىً أساسيا للتحليل؛ وما تلا ذلك من اجتهادات للجمع بين المدرستين.

في هذا السياق، تم التركيز على اختبار الفروض وبناء نماذج نظرية كهدف رئيسي للباحثين، وحدث تطور في استخدام التطبيقات الإحصائية والرياضية التي ساعدت على عقد مزيد من المقارنات واختبار الفروض البحثية، وبناء نماذج نظرية على درجة عالية من الدقة. وازداد الاهتمام بدراسة الأسس التي تقوم عليها اختيارات الفاعلين السياسيين ومعتقداتهم ودوافعهم ومصالحهم كمحددات جزئية وأساسية micro–foundationalism لبناء النماذج النظرية. وارتبط ذلك بازدياد أهمية مدرسة الاختيار الرشيد، والمؤسسية التاريخية.

واتصالا بذلك، يدور جدل كبير حول تفسير السلوك السياسي، فنتيجة للبحوث البينية والتداخل بين علوم السياسة والنفس والاقتصاد والاجتماع، توصل عدد من الدراسات إلى نتيجة مفادها أن قدرا يُعتد به من السلوك البشري والخيارات الفردية والجماعية يتأثر بمؤثرات غير عقلانية (أخذًا في الاعتبار أن مفهوم الرشادة أو العقلانية هو نسبي)، وهي إن كانت تتضمن نزعات أو "انحيازات" محددة، فإنها تتم بطريقة منتظمة ومتكررة؛ مما يجعلها موضوعا للبحث العلمي. فبعد عقود من غلبة مدرسة الاختيار الرشيد علي أدبيات علم السياسة، ظهر اتجاه لمراجعة افتراضات هذه المدرسة والسعي إلى فهم العناصر "غير الرشيدة" في السلوك البشري ومن مظاهرها الانقياد في جماعة وغلبة روح القطيع، وازدياد مشاعر الالتباس واتساع مساحة اللايقين Uncertainty وعدم القدرة على اتخاذ قرار، والتأثر بإيحاءات من اللاوعي؛ وهي كلها اعتبارات تؤثر على صياغة البدائل والمفاضلة بينها. وكان من شأن هذه المُراجعة إثارة جدالات علمية تعددت فيه الآراء واختلفت.

وبحثًا عن مصادر أخرى لتفكير علمي منظم، تبلورت مجموعة من الاجتهادات النظرية والمنهاجية التي يطلق عليها الاتجاهات النقدية، والتي استفادت من فكر "الما بعديات" مثل ما بعد الحداثة، وما بعد الوضعية، وما بعد السلوكية، وساهمت هذه الاقترابات في مراجعة للأسس الفلسفية للعلم؛ ومراجعة معرفية ووجودية/موضوعية ومنهاجية يشارك فيها أساتذة وباحثون من مختلف الحضارات والثقافات قدمت طرحا حول إمكانية التغيير في الواقع السياسي؛ تغييرا هيكليا ومؤسسيا وقيميا. وهكذا، تتسم هذه المرحلة النقدية بامتلاكها نسقا معرفيا مفتوحا يعيد اكتشاف التنوع البشري.

وقدمت هذه الاتجاهات النقدية أطروحات تستدعي الجانب الثقافي/ الحضاري، والقيمي/ المعياري، والتاريخي والفكري كمداخل لتحليل الظاهرة السياسية والتنظير حولها. وهي تؤكد على تراجع الحدود الفاصلة بين حقول علم السياسة، وعلى الدراسات البينية مع العلوم الأخرى من حيث الموضوعات والاقترابات والمفاهيم، وتطرح تحليلات "تأليفية" synthesis و"تركيبية" تتجاوز منطق الثنائيات المتضادة كثنائية الداخل والخارج، والنظري والواقعي، والمادي والمعنوي، والكمي والكيفي، والمجتمع والدولة، والغرب وغيره، إلخ. وظهرت اتجاهات تدعو إلى الخروج من أسر المحافظة على الأمر الواقع، وتُنادي بالتغيير، وتأخذ بتعددية المنظورات الثقافية والحضارية، وإعادة النظر في تعريف ما هو ما هو السياسي وعلم السياسة.

وازداد الاهتمام لدى فريق من الباحثين باستخدام ثورة المعلومات والبيانات الكبيرة وتوظيفها في التحليل السياسي باستخدام الأسلوب الكمي في تحليل النصوص المكتوبة باللغة العربية والتي تشمل التحليل الأرشيفي ومواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها تعبيرًا عن الرأي العام. كما يشمل ذلك استخدام أسلوب البرمجة Python، والاثنوجرافيا الافتراضية، وتتبع العمليات والتطورات process tracing، الاختبارات المعملية Laboratory experiments، والتجربة الاستقصائية Survey–Experiment، وتحليل نتائج نماذج المُحاكاة. من الضروري في هذا المقام، تشجيع الباحثين على توليد بيانات جديدة تمثلُ إضافةً إلى معرفتنا بالسياسة وعدم الاعتماد الكامل على المصادر الثانوية. فذلك سوف يُساعد على بلورة فروض علمية جديدة وبناء النظرية.

وجدير بالذكر في هذا الصدد، أن بعض هذه الاتجاهات النقدية تعرض بدوره للنقد وعلى سبيل المثال فان الاهتمام بالدراسات البينية أدى – في نظر البعض – إلى تهديد هوية علم السياسة. فعلى الرغم من أن الاتجاهات البينية كان لها اسهاماتها الايجابية العديدة، إلا أنها أصبحت عاملا أسهم في تهديد أحد مكتسبات السلوكية، وهو وجود مرتكز للتحليل السياسي وهوية له، حيث كانت محاور البحث تركز على المكونات التي لا خلاف على أنها "سياسية"، أما البينية فإنها تركز على التفاعلات ما بين السياسي وغير السياسي، كالتفاعل ما بين السياسي والاجتماعي، والسياسي والاقتصادي، والسياسي والنفسي ...إلخ؛ وهو ما أسفر عن ازدياد الشعور بغياب مرتكز وهوية خاصة بعلم السياسة.

والخلاصة، أن الأسئلة التي تثيرها الدراسات الحديثة في علم السياسة تتسم بالتعقيد والتركيب بما لا يمكن معه تقييد أنفسنا باقتراب واحد أو الزعم بأنه وحده القادر على تقديم التفسيرات والإجابات الصحيحة. ومن ثم، فمن الضروري أن يستفيد الباحث من مختلف الاقترابات والاجتهادات المنهجية

بما يتفق مع موضوع بحثه، حيث أصبح التنوع في النظريات والاقترابات والموضوعات جزءا من تعريف العلم لذاته.

وانطلاقا من هذه الرؤية العامة، تم تحديد مجالات البحث الرئيسية في علم السياسة، والاولويات البحثية المُترتبة عليها في الجزء التالي من هذه الورقة مع التأكيد على أن هذه الأولويات البحثية ليست حصرية وإنما مُقترحاتُ لمشروعات بحثية يُمكن تطويرها والإضافة حسب اهتمام الباحثين.

أولا: النظرية السياسية والفكر السياسي

مجالات البحث:

1. **إعادة القراءة والتفسير لأمهات الكتب في مجال النظرية السياسية والفكر السياسي:**

ويقصد بذلك إعادة قراءة المؤلفات الرئيسية لأحد المفكرين أو الفلاسفة السياسيين وفهمها وتفسير أطروحاتها النظرية في ضوء الواقع السياسي المعاصر، وبحث مدى قدرة هذه الأفكار والأطروحات على تحليل قضايا هذا الواقع.* وهناك دراسات رائدة في هذا الشأن بخصوص فكر توماس هوبز وألكسيس دي توكفيل وكارل ماركس، ومن أمثلتها أيضا استخدام أفكار جان جاك روسو لفهم العلاقات الدولية، وفكر كانط لتحليل أزمة اللاجئين واللجوء السياسي. وتفيد هذه الدراسات في فهم فلسفة العلوم الاجتماعية كأساس للتعددية المعرفية.

2. **تحليل الاتجاهات المعاصرة في النظرية السياسية والفكر السياسي:**

ويتضمن ذلك دراسة الإسهامات المعاصرة والراهنة في هذا المجال والإضافات التي قدمها المفكرون في قضايا حيوية مثل إضافة جون رولز وتوماس بيكيتي بشأن مفهومي العدالة وعدم المساواة، والنظرية السياسية الدولية، وبحوث علم الاجتماع الدولي؛ ويأخذ ذلك إما شكل التركيز على إسهام أحد الفلاسفة والمفكرين، أو التركيز على أحد المفاهيم أو النظريات وتتبعها لدى عدد من المفكرين بشكل مُقارن. ويدخل في ذلك الإسهامات المعاصرة في الفكر العربي بصفة عامة والمصري على وجه الخصوص.

3. **الأيديولوجيات السياسية المعاصرة:**

ويشير ذلك إلى الإسهامات النظرية الجديدة في عدد من الأيديولوجيات، والمراجعات الفكرية التي تمت لعدد من كبار المفكرين السياسيين في الغرب والتي ظهرت في القرن التاسع عشر وذلك

*كما يمكن أن يوجه أعضاء هيئة التدريس المهتمون جهدهم نحو تحقيق بعض المخطوطات ذات البعد السياسي في الفكر العربي والاسلامي، استكمالا لما بدأه الأستاذ الدكتور حامد ربيع الذي حقق مخطوطة "سلوك المالك في تدبير الممالك، مع الاهتمام ببحث العلاقة بين المطروح في هذه المخطوطات والواقع السياسي المعاش.

في ضوء التحولات التي شهدتها الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى إسهامات الفكر العربي والإسلامي في الفترات المناظرة. ويشمل ذلك الديمقراطية الليبرالية، والماركسية والاشتراكية، والمحافظة، والاستبداد والتسلطية، والشعبوية والأصوليات الدينية. ويتضمن ذلك أيضًا تحليل التجليات الجديدة للأيديولوجيات الكلاسيكية للتعرف على مدى التغيرات التي طرأت على المفاهيم الأساسية للأيديولوجية وعما إذا كانت قد أسقطت أحد أسس الأيديولوجية مثل إسقاط مفهوم الصراع الطبقي في أفكار الشيوعية الأوروبية، أم أنها تمثل تطويرا لأفكارها مع الاحتفاظ بأسسها.

علاوة على ذلك، فإن الأيديولوجيات المعاصرة تمثل رافدًا جديدًا في دراسة الفكر والنظرية السياسية؛ وعلى سبيل المثال: الأيديولوجية النسوية Feminism بكل تياراتها مثل: النسوية الليبرالية والنسوية الاشتراكية والنسوية الراديكالية والنسوية السوداء ونسوية العالم الثالث، ونظريات الجندر والمساواة، والقضايا التي تهتم بها هذه الأيديولوجية، والاسهامات الجديدة التي تضيفها، ومساحات الإتفاق والاختلاف بين هذه التيارات، مع التركيز على اسهامات النسوية العربية في هذا الشأن. ويشمل ذلك أيضا الأيديولوجيات الخضراء Green Ideologies وهي التي تتناول موضوعات البيئة والمناخ وتأثيراتهما على التنظيم الاجتماعي والسياسي. كما أن هناك نماذج فكرية مدهشة ليوتوبيات خضراء ودور الدول والمجتمع المدني المعولم وجماعات الضغط المعولمة في إنجازها. كما ازداد الاهتمام بأيديولوجيات الشعوبية وخطاباتها، والتي جسدتها التيارات الشعبوية اليسارية في دول أمريكا اللاتينية، والاتجاهات الشعبوية اليمينية في دول أوروربا. ويمكن التمييز بين ثلاثة أجيال من النظريات التي سعت لتحليل الشعبوية: الجيل الأول يتكون من نظريات مثل التحديث والماركسية، ويركز على المحددات الاقتصادية للتحالفات الشعبوية، والجيل الثاني كان تصحيحيا لهذه الاقترابات البنيوية، أما الجيل الثالث فهو يضع القضايا الفكرية في سياق الهياكل السياسية، ويركز على كيف ساعد فشل المؤسسات الديمقراطية الليبرالية في دمج المواطنين، ومن ثَم أوجدت البيئة المحبذة لظهور الشعبوية.

وإلى جانب متابعة ما يحدث في العالم في هذا الشأن، فمن الضروري التعرف على إسهامات الفكر المصري والعربي بشأنها.

4. العلاقة بين الدولة والمجتمع:

تعتبر قضية العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى الموضوعات المفصلية التي عالجها الفكر السياسي عبر مراحل تطوره باعتبار أن هذه العلاقة تضع الأساس لمفاهيم الطاعة السياسية، والإرغام أو القهر السياسي، والشرعية السياسية، وتحدد أساس تمتع الأفراد بحقوقهم السياسية والمدنية، بما في ذلك حقهم في معارضة السلطة الحاكمة. كما أنها القواعد الخاصة بحدود سُلطة الدولة ومدى تدخُلها في شئون المُجتمع والأفراد.

5. المواطنة وحقوق الإنسان:

نشأ مفهوم المواطنة في ارتباط وثيق بمولد الدولة الوطنية الحديثة وارتبط بمفهوم الشعب الذي يخضع لسلطة مركزية واحدة ويتمتع أفراده بحقوق وواجبات متساوية. وكانت هذه المساواة قوة دافعة من أجل تطوير مبادئ "الدستورية" و"الديمقراطية"، وتعرض هذا المفهوم لجدل نظري في أغلب الدول تحت تأثير العولمة (مفهوم المواطن العالمي)، وعمليات التكامل الاقليمي (مفهوم الهوية الأوروبية)، وتصاعد الهويات الاثنية والمذهبية والقومية. كما أثيرت قضية المواطنة فى المراحل الانتقالية وبعد الثورات، وظهر الحديث عن إجراءات العدالة الانتقالية وعلاقتها بحقوق الإنسان مثلما حدث في بعض تجارب أمريكا اللاتينية.

ويثير مفهوم المواطنة قضية حقوق الإنسان، حيث ازداد الاهتمام بالدراسات النظرية المتعلقة بحقوق الانسان ومرتكزاتها الفلسفية وخصوصا في المراحل الانتقالية وبعد الثورات، سواءً الحقوق المدنية والسياسية (بالتركيز على حرية الفكر وحرية الرأي والتعبير وعدم التعرض للتعذيب) أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لاسيما الحق في الضمان الاجتماعي والتعليم والصحة والعمل إلى غير ذلك من حقوق). ويشمل هذا المجال الإشكالية النظرية الخاصة بحدود العالمية والخصوصية في هذه الحقوق.

6.الخيال السياسي:

يشير إلى ضرورة إعادة النظر في تعريف هذا المفهوم سواء على المستوى الفردي أو الجماعي من أجل دراسته كبعد أساسي للظواهر السياسية، أو كمستوى معرفي تقوم عليه دراسة ظاهرة السلطة، وفتح آفاق جديدة للبحث السياسي.

7.الفكر السياسي المقارن:

ويشير ذلك إلى الخروج من أسر التركيز على الفكر السياسي الغربي وحسب، والاهتمام بتطور الأفكار والنظريات السياسية في مجتمعات وثقافات أخرى كالصين والهند واليابان، والمقارنة بينها على مستوى الفكر أو بين المدارس المختلفة وينبغي التركيز في هذا المجال على دراسة الفكر العربي والإسلامي والقبطي والفكر الأفريقي والآسيوي وفي دول أمريكا اللاتينية.

ويدخل في هذا الإطار دراسة إسهام دول الجنوب في فلسفة العلم، ومحاولات التجديد في العلوم الاجتماعية النابعة من بلدان العالم الثالث، والتي تسعى الى تقديم رؤية بديلة للأبستمولوجيا الغربية، كمدرسة (الأتباع)، والمنظور الحضاري الإسلامي، وإسهامات الفكر العربي المعاصر بما يكشف القضايا المشتركة بينه والفكر الغربي الموازي أو أنماط الفِكر المُماثل في الثقافات الأُخرى.

الأولويات البحثية:

1. تحليل الواقع المصري والعربي الراهن في ضوء إسهامات آباء الفكر السياسي الغربي كنيقولا ميكافيللي وجان بودان وأليكسيس دي توكفيل وغيرهم.
2. إشكالية تعدد القيم أو المثل العليا كالحرية والعدالة والمُساواة والعلاقة بينها من توافُق أو تعارُض في الفكر الغربي ومدى وجود هذه الإشكالية في الفكر العربي والإسلامي.
3. المابعديات: ما بعد السلوكية، وما بعد الحداثة، وما بعد الوضعية، وما بعد النسوية...وغيرها في الفكر الغربي ومدى تأثر الفكر المصري والعربي بذلك.
4. تحليل الواقع المصري والعربي الراهن في ضوء اسهامات آباء الفكر السياسي العربي– الاسلامي كابن خلدون والموارديي وغيرهم.
5. تحليل الواقع المصري والعربي الراهن في ضوء اسهامات آباء الفكر المصري والعربي الحديث كرفاعة رافع الطهطاوي وعبد الرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي ومحمد عبده وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد وغيرهم.
6. تحليل الفكر السياسي المصري على المستوى الشعبي من خلال الأمثال الشعبية والسير الشعبية والمواويل.
7. تحليل الفكر السياسي المصري بدراسة نماذج الإبداع الفني والروائي (الأفلام السينمائية والمسرحيات– الروايات والكتب والسير الذاتية).
8. قراءات وفهم المُفكرين المصريين والعرب المُعاصرين لأمهات كُتب التُراث الإسلامي العربي.
9. إعادة فهم وتأويل مفاهيم الفكر السياسي الاسلامي في الفكر المصري الحديث والمعاصر
10. الخيال السياسي في الفكر السياسي على المستوى الشعبي وعلى مستوى النخبة.
11. تحليل مفاهيم الحرية، والديموقراطية والعدالة والمساواة على غرار البنود (1،2،3).
12. مفهوم الدولة وعلاقتها بالمجتمع في الفكر السياسي المصري والعربي والإسلامي.
13. الجذور الفكرية لأشكال نظم الحكم والعلاقة بين السلطات في الفكر السياسي المصري والعربي والإسلامي.
14. مفهوم المواطنة من منظور ثقافي مقارن والأسس الفكرية لعملية بناء المواطنة.
15. تطور مفهوم المواطنة في الفكر السياسي المصري والعربي الحديث
16. التأسيس لمفهوم المواطنة والعلاقة بين "الأمة" و"المواطنة" في الفكر الإسلامي (جمال الدين الأفغاني– محمد عبده– رشيد رضا...إلخ).
17. الهويات الفرعية في بعض الدول العربية وعلاقتها بالهوية العربية.
18. الجذور الفكرية للتسامح والعلاقة مع الغير المختلف في الفكر السياسي المصري والعربي والإسلامي الحديث والمعاصر.

19. التعددية الثقافية في فكر ما بعد الحداثة مع التطبيق على الواقع العربي.
20. مفهوم المجتمع المدني من منظور ثقافي وحضاري مقارن.
21. الأصول الفكرية لمفاهيم الثورة والتغيير والحراك الشعبي في الفكر السياسي المصري والعربي.
22. الأسس الفكرية لمفاهيم الصراع والاحتجاج والعنف في الفكر المصري والعربي والاسلامي.
23. الجدل النظري حول الإصلاح والتغيير الثوري في الفكر العربي والغربي
24. الأسس الثقافية والفكرية للسلطوية والاستبداد في الفكر المصري والعربي والاسلامي.
25. الأسس الثقافية والفكرية للتعصب والتطرف ورفض الآخر المُختلف في الفكر المصري والعربي والإسلامي، ومواقف التيارات الفكرية المُعاصرة تجاهها.
26. استيعاب دراسة ظاهرة السلطة وامتزاج الديني والأخلاقي في الحضارات الشرقية القديمة.
27. العلاقة بين الدين والدولة في الفكر المصري والعربي والإسلامي.
28. العلاقة بين الدين والدولة في الفكر الغربي وخصوصا لدى ليو شتراوس، وايريك فوجلين وهابرماس.
29. الجذور الفكرية للأصوليات الدينية في الفكر الإسلامي، والمسيحي، واليهودي والمقارنة بينها.
30. نقد الديمقراطية التمثيلية وبروز مفاهيم الديمقراطية التشاورية والتشاركية والتوافقية.
31. تحليل الأسس الفلسفية للعولمة والحداثة والمركزية الغربية من منظور نقدي.
32. انتقال الأيديولوجيات السياسية الغربية كالليبرالية والماركسية، والاشتراكية والفاشية إلى مصر والوطن العربي؛ وتأثيراتها على الفكر السياسي المصري والعربي.
33. تأثير المفاهيم الغربية عن الحُرية والعدل والعلمانية الفكر السياسي المصري والعربي.
34. بحوث مقارنة بين عدد من المفكرين بخصوص أي من الموضوعات السابقة.
35. مفهوم الحرب العادلة: التمييز بينها وبين العدوان والتدخل غير المشروع.
36. تأثير التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات والاستخدامات المتطورة للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على مفاهيم المشاركة السياسية والمواطنة.
37. مفهوم حقوق الانسان في الفكر المصري والعربي والاسلامي
38. مفاهيم الأمة والوطنية والقومية في الفكر المصري والعربي الحديث والمعاصر
39. مفهوم الزمن أو الوقت في الفكر السياسي والنظرية السياسية في الفكر الغربي والعربي الحديث والمعاصر.
40. استخدام المداخل النظرية الحديثة في النظرية السياسية مثل تحليل الخطاب والتأطير والمدخل الأنثروبولوجي.

41. الاستفادة من اسهامات نظرية مُختلفة ومُرتبطة بأسماء فيتجشتاين، وليوشتراوس، كوينتن سكينر، ومارتن هايدجر، وجاك داريدا في تحليل الفكر السياسي والنظرية السياسية. ويدخل في هذا النظاف استخدام "السرديات" في دراسة النظريات السياسية.
42. صورة المرأة وعلاقات القوة المستندة إلى الجندر في الفكر السياسي المصري والعربي والإسلامي.

ثانيًا: السياسة المقارنة

خلال العقود القليلة الماضية شهد حقل السياسة المقارنة ثلاث مجموعات هيكلية من التغييرات: الأولى تختص بوحدة التحليل أو موضوع البحث، والثانية هي الوسائل التي تستخدمها لجمع البيانات واختبار النتائج الإمبريقية، وأخيراً المسلمات (حول السلوك الإنساني والسياسي) التي يتم توظفها لبناء الافتراضات النظرية.

مجالات البحث

1. **نشأة الدولة وعلاقتها بالمجتمع:**

لا تزال مقومات القوة ومصادر الإلزام السياسي حجر أساس لأي بحث نظري في السياسة. لذا، كان المنظرون يمنحون اهتماماً واضحاً بالكيفية التي نشأت بها الدول، وكان ذلك عادة لأسباب معيارية. ثُم تطور الأمر وازداد اهتمام البحوث الإمبريقية بهذا الموضوع، التي أكدت على استخدام القهر/ الإكراه من جانب قلة محدودة لفرض سيطرتها على الأرض والناس وإقامة الدولة، للحماية أو التصورات ماركسية ترى الدولة كأداة تستخدمها النخبة الحاكمة لاستغلال الجماهير. ولكن هذه النتيجة لا تُفسر لماذا نجحت أنماط غير قهرية في تأسيس دول والحفاظ عليها. في هذا السياق، يمكن النظر للتحول الديمقراطي كمثال لتغيير طبيعة الدولة وإعادة طرح قضية الإلزام السياسي من جديد وإن كان بموضوعات وأصحاب سيادة مختلفين مع انتقال السلطة السياسية من فرد أو قلة إلى كثيرين.

2. **أزمة الدولة وتحولاتها:**

تعددت الكتابات حول أزمة الدولة سواءً في دول الديمقراطيات الراسخة، أو دول الديمقراطيات الجديدة، أو نظم الدول السلطوية والفاشلة، وقد تم تناولها على ثلاثة مستويات. يتناول المستوى الأول مشكلة آليات التمثيل السياسي، ومدى صدق وقدرة الآليات القائمة على تمثيل المصالح،

وأزمة الأحزاب السياسية مما أدى إلى ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة، وأزمة الثقة في العملية السياسية والسياسيين في ضوء شيوع مظاهر الفساد السياسي. ويُثار في هذا الصدد عدة موضوعات أبرزها: محددات السلوك الانتخابي، وانصراف الناخب عن المجال السياسي popular disenchantment، وكيفية عمل المؤسسات الديمقراطية وانحرافها عن مبادئها الأساسية، والمواطنة وسياسات الإقصاء والدمج وارتباط ذلك بقضايا الانتماء والهوية، هذا بالإضافة الى صعود التيارات الشعبوية وارتباطها بأزمة الشرعية contested legitimacy.

وعلى المستوى الثاني، تثور قضايا استكمال عملية الترسيخ أو التعضيد الديمقراطي، والانتقال من الديمقراطية الاجرائية الي الديمقراطية المضمونية. وعلى المستوى الثالث، تثور قضايا فشل مؤسسات الدولة والتي من مظاهرها تراجع أداء الحكومات وعدم قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين، وعجزها عن بسط نفوذها ومد خدماتها الى سائر أرجاء اقليمها، وظهور مفاهيم الدولة الفاشلة أو الرخوة أو الهشة، مما يؤدي الى ازدياد استخدام العنف من جانبها ومن جانب معارضيها، وشيوع مظاهر عدم الاستقرار واندلاع الحروب الأهلية وتفسخ مؤسسات الدولة.

وتنوعت التفسيرات النظرية بشأن العنف، ففسره منظرو الحداثة بأنه دالة في التباين/التفاوت الاقتصادي، وربطه آخرون بالولاءات الإثنية وتوزيع الموارد عبر الخطوط الإثنية. في مواجهة ذلك، ظهرت اجتهادات أخرى قللت من أهمية العوامل الاقتصادية أو المظالم الاجتماعية أو الأيديولوجيات السياسية في إشعال الصراع العنيف، وأكدت على سياق أو هيكل الفرص السياسية والاقتصادية الذي قد تقرر الجماعات الثائرة أو المتمردة انتهازها للقيام بالفعل العنيف.

3. سياسات الهويةIdentity Politics

ويركز هذا المجال البحثي على تنامي مشاعر الادراك بالهويات الاثنية في داخل الدولة، وأنماط التفاعلات التي تحدث بين تلك الهويات الفرعية وهُوية أغلبية السُكان، والأطر التنظيمية للتعامل مع هذه التعددية الاجتماعية والثقافية كاللامركزية، والفيدرالية، وغيرها من الترتيبات التي يقترحها منظرو الديمقراطية التوافقية.

4. التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية:

شكلت الديمقراطية شأناً محورياً في حقل السياسة المقارنة، وأفرزت نظريات التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية العديد من الرؤى والنماذج. وركز عديد من الباحثين الغربيين على مفهوم ضيق للديمقراطية وقصروه على الآليات المؤسسية التي تحدد طريقة الحكم في الدولة، وتجاهلوا عدداً كبيراً من الممارسات الديمقراطية التي تعمل على المستوى المحلي وفي الكيانات الاجتماعية الوسيطة، وظهرت مداخل جديدة مثل مفاهيم الديمقراطية التشاورية، والديمقراطية

التشاركية، الديمُقراطية الإلكترونية أو ديمقراطية الانترنت التي يسرت للأفراد فرصة المشاركة بطرق مباشرة تتجاوز الطرق التقليدية للديمقراطية التمثيلية وممارسة حقوق المواطنة بطريقة مباشرة.

5. **الثورات/ الانتفاضات الشعبية والحراك السياسي السريع**

الثورة ظاهرة قديمة وتم إخضاعها للدراسة العلمية في القرن العشرين، فتم بحث العوامل والأسباب المؤدية لحدوث الثورة ومقدماتها وأنماط الثورات من حيث أدواتها وطبيعتها وأهدافها، وأشكال وسياسات النظم الثورية في الحكم، ومآل الثورات. وفي هذا المجال، ظهرت مفاهيم الثورة غير المكتملة والثورة الطويلة والثورة الاجتماعية والثورة السياسية...إلخ. يزداد هذا المجال أهمية في الواقع المصري والعربي بعد عام 2011 وموجة الثورات/ الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت عددا من الدول العربية، والتي اختلفت مساراتها ونتائجها بشكل جوهري من حالة لأخرى. ويدور البحث في هذا المقام عن مفهوم الموجة الثورية، والموجات المتتالية للثورة والعوامل المؤثرة في مساراتها، ولاسيما دور الجيوش والميليشيات المسلحة. وفي هذا السياق، اهتمت البحوث بالتمييز بين الثورات من ناحية ومفهوم الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية من ناحية أُخرى.

6. **مؤسسات المشاركة وتمثيل المصالح:**

وتشمل هذه المؤسسات الأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات غير الحكومية والتي تندرج تحت مسمي المجتمع المدني. اتسمت الديمقراطيات الحديثة بسمة التمثيلية والحزبية، ولذلك كان أحد الاهتمامات منذ حقبة الستينيات من القرن العشرين دراسة العناصر النظمية أو الوظيفية للأحزاب والنظم الحزبية، وتلا ذلك ازدياد الاهتمام بفهم أسباب تشكل الأحزاب بالطريقة التي هي عليها، ولماذا وكيف تطورت الأحزاب والنظم الحزبية في أوروبا الغربية وشمال أمريكا من شبكات مفككة من السياسيين تعتمد على قواعد صغيرة من الناخبين في مطلع القرن التاسع عشر إلى ماكينات إنتخابية جيدة التنظيم وجماهيرية القواعد في القرن العشرين؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى البحث في أزمة تلك الأحزاب؟ دار البحث أيضًا في الطُرق المُختلفة لنشأة الأحزاب في العالم ولماذا يتباين عدد وأيديولوجيات الأحزاب عبر الدول؟

7. **الاقتصاد السياسي للدولة، والسلوك التصويتي:**

تواجه النظم السياسية سؤالًا حول كيفية ترجمة تفضيلات المواطنين إلى مطالب سياسية والتعبير عنها في شكل سياسات عامة، ولماذا يتم التعبير عن بعض هذه التفضيلات دون أخرى؟ أي لماذا تجد بعض التفضيلات طريقها إلى العملية السياسية بينما يتم استبعاد وإقصاء تفضيلات أخري لأفراد أو جماعات؟

ويثير البحث في هذا الموضوع مقولات نظرية الاختيار الاجتماعي، والاختيار الرشيد. واهتم الباحثون بدور النظم الانتخابية، والفيدرالية في عملية الاختيار. هذا، وقد تم الربط بين دراسة ما يسمى بسياسات النزاع أو السياسات الصراعية contentious politics وموضوعات المشاركة والأحزاب السياسية، والتحول السياسي، والذاكرة الجماعية، والإعلام، والعلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي.

وتاريخيا، نشأت علاقة وثيقة بين البحوث السياسية والاقتصادية. ومن سبعينيات القرن العشرين، تبلور الاهتمام بدراسة تأثير العوامل السياسية على المخرجات الاقتصادية والعكس. وبدأ هذا الاهتمام المتنامي بالاقتصاد السياسي مع ازدياد اهتمام علماء السياسة والاجتماع السياسي بتفسير بواعث التصويت وخاصة التصويت الاقتصادي. وشهد عديد من الدول النامية قضايا مثل شراء الأصوات الانتخابية والدور السياسي لرجال الأعمال وعلاقة الثروة بالسُلطة. وطرحت الإسهامات الأولى في هذا المجال قاعدة بسيطة وهي أنه إذا ما كان الاقتصاد يسير بشكل جيد فإن الناخبين سيصوتون للإبقاء على من هم في السلطة، وإذا لم يكن كذلك فإنه سيتم الإطاحة بهم. أما الدراسات الحديثة فإنها تضع التصويت الاقتصادي في سياق مؤسسي معقد وتقدم صورة أكثر تركيبا للعوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي. كما يتم دراسة الاقتصاد السياسي للثورات ومدى التكلفة الاقتصادية لها، وتأثير التوقعات المتزايدة على امكانية حدوث الاحباط في حال عدم تحققها.

8. <u>العلاقات المدنية– العسكرية</u>

نشأ هذا المجال في إطار "علم الاجتماع العسكري" ويندرج فيه موضوعات مثل: التاريخ السياسي– الاجتماعي للجيوش، وأنماط التجنيد والشرائح الاجتماعية التي يتم التجنيد منها، وأنماط القيادة العسكرية ومدى إحترافيتها، وأنماط التفاعل بين القيادة العسكرية والقيادة المدنية وفقًا للدساتير وفي الممارسة، والأدوار غير العسكرية للجيوش في المجتمع والاقتصاد، وتأثيرها على الحياة السياسية، والعلاقات الخارجية للجيوش. وفي هذا السياق، اهتم الباحثون بدراسة الانقلابات العسكرية، والنخب العسكرية الحاكمة، وأداء النظم العسكرية في الحكم، وتراجع أو انسحاب العسكريين، ومفهوم الانقلاب "الديمقراطي" وهو مفهوم محل جدل ونقاش، وتأثير العسكريين على التطور الديمقراطي. وبسبب الحرص على نجاح تجارب التحول الديمقراطي في دول الجنوب في التسعينيات، حظي موضوع السيطرة المدنية والسيطرة الديمقراطية على الجيش باهتمام كبير. وفي نفس هذا السياق، طرحت بعض الأدبيات أن النخب السياسية المدنية في هذه الدول تعتمد على جيوشها لتدعيم سلطتها، مما أدى إلى تسييس العسكريين politicization of the military وعسكرة السياسة militarization of politics؛ مما يستلزم ليس سيطرة المدنيين، ولكن رقابة ديموقراطية على كل من النخب المدنية والعسكرية.

9. العلاقة بين الدين والسياسة

هناك علاقة وثيقة بين الثقافة والسياسة وبين القيم الثقافية السائدة في مجتمع ما ونظامه السياسي، ويعتبر الدين أحد المصادر التكوينية لثقافة المجتمعات، وخصوصًا العربية والإسلامية. وعقد ماكس فيبر الصلة بين الأخلاق البروتستانتية والنظام الرأسمالي والديمقراطية، وهي نفس الصلة التي أشار إليها تالكوت بارسونز وجابريل ألموند وروبرت بوتنام. ودرس المتخصصون في هذا المجال وضع الأديان والمؤسسات الدينية في الدساتير وعلاقتها بالسلطة، وتوظيف الحكومات تفسيرات دينية لتبرير سياساتها، ودراسة الأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني التي تقوم على أساس ديني. كما تم بحث العلاقة بين الدين والمشاركة السياسية وتحت أي ظروف تقوم المؤسسات الدينية بتشجيع المشاركة السياسية وتحت أي ظروف أخري تدعم العزوف السياسي. وظهور التنظيمات والأحزاب التي تستخدم الدين كأداة في الصراع السياسي وللوصول إلى السلطة، ولجوء بعضها لأساليب العنف والإرهاب؛ والطابع العالمي العابر للحدود لبعض هذه التنظيمات. وتتراوح البحوث في هذه الموضوعات ما بين دراسات الحالة المتعمقة والدراسات المقارنة والنظرية.

10. دراسات المناطق والبحوث المقارنة:

استمر الاهتمام بدراسة النظم السياسية في القارات والمناطق الثقافية المختلفة لفهم السمات الخاصة بهذه النظم من جانب، وللمقارنة بينها وبين النظم السياسية في قارات ومناطق أخرى. وإلى جانب الاهتمام الحالي بالنظم السياسية في أفريقيا وآسيا، فإن هناك حاجة لمزيد من الاهتمام بدول أمريكا اللاتينية.

ويُثار في هذا المجال دراسة النظم السياسية وعوامل استقرارها أو انحلالها ودور القوى الإقليمية والدولية في ذلك. ويثير ذلك موضوعات التحول السياسي، والرسوخ الديمُقراطي، والانتفاضات والاحتجاجات الشعبية، والعلاقات المدنية العسكرية، ودور الحركات المُتطرفة التي تستخدم العُنف.

الأسئلة التي تثور في حقل السياسة المقارنة شديدة التعقيد (التركيب) وفي غاية الأهمية بما لا يمكن معه تقييد أنفسنا بمنهاجية أو أخرى للإجابة عنها. وهناك بعض التصميمات البحثية وأساليب جمع البيانات التقليدية. لكن التطوير لا يعني إهمال القديم فهناك دراسات أشارت إلى ما سيخسره حقل السياسة المقارنة إذا ما تخلينا عن أشكال المقارنات التقليدية بتأكيدها على معرفة اللغة والتاريخ والثقافة لدولة أو منطقة. وبالتالي فإن هناك حاجة للاستفادة من دراسات الحالة من ناحية دراسات المقارنة واسعة النطاق (large-n comparisons).

11. السياسات القضائية المُقارنة

يمثل هذا الموضوع أحد المجالات الحديثة في حقل النظم السياسية المقارنة، ويعني بدراسة الدور السياسي للقضاء في الدولة والمجتمع، وكذا المقارنة بين هذه الادوار في دول او ازمنة مختلفة، كما يهتم بدراسة التنشئة الوظيفية للقضاة وأثر ذلك على الاحكام والقرارات القضائية. ويعد الاهتمام بهذا المجال نتيجة منطقية لتوسع دور القضاء كما وكيفا في النظم الديمقراطية الراسخة وتلك الاخذة في التحول الي الديمقراطية. ويشمل هذا المجال موضوعات مثل: بنية المنظومة القضائي ونظم التقاضي، واتخاذ القرارات الاستراتيجية القانونية، واستقلال القضاء، وآليات المراجعة القضائية، ومدى الالتزام بحكم القانون، وإصلاح القضاء، وغيرها.

12. السياسة المقارنة في زمن الجائحة

ظهرت جائحة كورونا بنهاية عام 2019 بالصين ومع تحولها لوباء عالمي في عام 2020 لتشكل تحدياً متعدد المستويات (صحياً – اقتصادياً – سياسياً) مما دفع الباحثين لرصد استجابة الأنظمة السياسية لذلك التحدي. لذا خرجت كتابات تتناول حقوق المواطنة في زمن الجائحة وتأثير فترات إغلاق الدول حدودها أو فرض حظر التجوال على الحريات الأساسية كالتنقل والحق في التعليم وغيرها، وتأثيراتها على شرعية الأنظمة أو الاستياء/الرضا الشعبي عن تلك الأنظمة في ظل ثنائية تقليل المخاطر الصحية (صحة المواطن) في مقابل ضرورات الأداء الاقتصادي. كذلك ثارت قضية عدالة توزيع الموارد بين أقاليم الدولة من خلال الحديث عن سياسات الدولة الصحية وعدالة توزيع اللقاحات في الدول الفقيرة والنامية. وقد أدت الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا إلى تنامي الاتجاهات الشعبوية وتحميل المُهاجرين واللاجئين مسئولية العديد من المشاكل التي تواجهها الدول الغربية.

13. الجندر والنسوية

انظر البند رابعا الخاص بالدراسات البينية.

الأولويات البحثية

1. أنماط التغيير السياسي ونماذج التحول الثوري في المنطقة العربية.
2. تحليل مآلات الثورات والانتفاضات العربية والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة عليها.
3. الدولة الفاشلة في السياق العربي: العوامل، والمظاهر، والنتائج (الحروب الأهلية ومظاهر تفكك الدول العربية).
4. أطروحات الفيدرالية واللامركزية السياسية كإطار لإعادة تنظيم الدولة العربية.
5. انبعاث الهويات الإثنية الفرعية في المجتمعات العربية: النزعات الانفصالية وأثرها على مستقبل الدولة واستمرارها (دور الدين في صياغة الهويات في مراحل ما بعد الانتفاضات والثورات العربية).
6. التعددية السياسية والثقافية وآثارها على تغيرات الدولة والمجتمع في مصر والوطن العربي.
7. التغيرات الثقافية في مراحل ما بعد الانتفاضات والثورات.
8. أزمات النازحين واللاجئين وسياسات الاندماج وتداعيات اللجوء على الدول المستقبلة.
9. سياسات بناء المواطنة في المراحل الانتقالية والثورية، ومعوقاتها.
10. أسباب انتشار العنف والإرهاب كأداة في التفاعلات السياسية العربية والاقليمية.
11. الخطاب السياسي للتنظيمات الدينية التكفيرية والتي تستخدم العنف، وتبرير استخدامها له.
12. سياسات الدول العربية في مكافحة التنظيمات الدينية التكفيرية التي تستخدم العنف (سياسات مكافحة الفكر المتطرف والممارسات الارهابية – استراتيجية ادارة الصراع من جانب الحكومات والتنظيمات – التأثير على الشرعية السياسية لمؤسسات الدولة).
13. مصادر تكوين المعارف السياسية للشباب وأثرها على وعيهم وتوجهاتهم السياسية.
14. وضع الدين في الدساتير العربية، ومدى السماح بإنشاء أحزاب وجمعيات على أساس المرجعية الدينية.
15. تغير النظرة إلى دور الدين في الحياة السياسية بناء على التحولات السياسية التي شهدتها مص والمنطقة العربية في الحقبة الثانية من القرن 21.
16. أنماط العلاقة بين المؤسسات الدينية والسلطة السياسية في الدول العربية.
17. الأشكال المختلفة للعلاقات المدنية–العسكرية في الدول العربية وتأثيراتها على عملية الانتقال الى الديمقراطية.
18. الأدوار غير العسكرية للجيوش في المنطقة العربية وتأثيراتها على الاستقرار السياسي والانتقال الى الديمقراطية
19. الحركات والممارسات الشعبوية في النظم السياسية العربية وتأثيراتها على تطورها السياسي والديمقراطي.

20. السلطوية الجديدة وإعادة إنتاج علاقات القوة بعد الثورات والانتفاضات الشعبية (العجز الديمقراطي والاستدامة السلطوية).
21. دور مؤسسات المجتمع المدني في مراحل الحراك الشعبي والتحول الديمقراطي.
22. أسباب ضعف دور الأحزاب السياسية في عديد من الدول العربية (الطابع النخبوي– الانشقاقات الحزبية...الخ).
23. عوامل بناء الرضاء السياسي ومحدداته (السياسات العامة– دولة الرفاهية وتأثير جائحة كورونا عليها– سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية– السياسات الضريبية– تفاعلات المجال العام).
24. مفهوم الثقة السياسية وعلاقته بالاستقرار السياسي وما هي العوامل المُحفزة لبناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية، وتلك المُضعفة لها.
25. أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع وتأثيرها على المجال العام (أزمة الثقة السياسية في مؤسسات الدولة والأحزاب والنخبة السياسية–نمو قطاع غير رسمي لتقديم الخدمات وتنظيم العلاقات الاجتماعية – اعادة بناء مؤسسات الدولة بعد الثورات أو الحروب الأهلية – أنماط المشاركة غير المتساوية بين المحافظات أو الأقاليم في داخل الدولة).
26. التعامل مع المطالب السياسية في ظل تنامي توقعات أحبطتها الصعوبات الاقتصادية.
27. العمل الجماعي والسياسات الاحتجاجية في الواقع المصري والعربي.
28. أشكال المقاومة والاحتجاج والدعوة الي التغيير في الواقع العربي (المظاهرات والاعتصامات والحركات الاحتجاجية الاجتماعية – الأنماط والاستراتيجيات – استخدام الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي– النتائج والمآلات).
29. لماذا تعثرت عملية الانتقال إلى الديمُقراطية في كثير من الدول؟
30. المؤسسات غير الرسمية (الرعوية والمحسوبية والفساد).
31. تأثير العوامل الاقتصادية على العملية الانتخابية في الواقع المصري والعربي (المال السياسي والزبائنية السياسية واستخدام العنف والمشاركة السياسية لرجال الأعمال).
32. العلاقة بين نمو الطبقة الوسطي وازدياد التفضيلات الديمقراطية.
33. المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية: العوامل المؤدية الي وجود الوفاق العام في بعض النظم السياسية وغلبة عقلية المعادلات الصفرية في نظم أخري.
34. الأدوار المتغيرة والجديدة للقضاء في الواقع المصري والعربي.
35. الأدوار المختلفة للقضاء في دول الديمُقراطيات الراسخة ونظم الديمُقراطيات الناشئة.
36. التنشئة السياسية والوظيفية للقضاة.
37. دور قضاء مجلس الدولة والمحاكم الدستورية في صون حقوق الأفراد وحُكم القانون.
38. الاقتصاد السياسي للانتفاضات والثورات والحروب الأهلية العربية.
39. فقدان احتكار الدولة لاستخدام العنف في الواقع العربي

40. العوامل المؤثرة على قدرة النظم السياسية على ادارة الاختلافات بين التكوينات الاجتماعية والقوي السياسية والمصالح المختلفة (السياسات الاثنية المقارنة –تأثير الهويات علي الصراعات السياسية في داخل الدولة أو بين الدول).
41. العوامل المؤثرة على دور المرأة في الواقع المصري والعربي (سياسات الادماج والاقصاء– الدين والتفسيرات الدينية – العادات والتقاليد والثقافة الشعبية –دراسة حالة الدور المتميز للمرأة في المجتمع الأكاديمي –الواقع الاقتصادي.... الخ).
42. صياغة الدساتير والترتيبات المؤسسية في المراحل الانتقالية: نماذج النجاح والاخفاق في الواقع المصري والعربي (مفهوم الديموقراطية المحصنة وترتيبات مؤسسية لتحصين الديموقراطية للحيلولة دون توظيف آلياتها لتهديدها داخليا من قبل قوى وقيادات لا تؤمن بها).
43. الممارسات الناجحة في إصلاح الجهاز الإداري: دراسة انتشار السياسات policy diffusion وما يرتبط بها من ترتيبات وقيم مؤسسية، وعوامل الحد من الانتشار.
44. الديموقراطية على المستوى المحلي (sub–national democracy)
45. آليات الضبط الأمني والموازنة بين الحرية والأمن (إصلاح المؤسسات الأمنية: السياسات الأمنية المقارنة)
46. حدود دور الدولة في مواجهة حقوق الأفراد (جنوح بعض الحكومات لقطع الاتصالات في وقت الأزمات– مراقبة الدولة لحسابات الأفراد).
47. استجابات الأنظمة السياسية العربية لتحديات جائحة كورونا.

ثالثًا: العلاقات الدولية

مجالات البحث

وتشملُ جانبين رئيسيين هُما: الفاعلين والعمليات وانماط التفاعلات، الجوانب القانونية والتنظيمية لها.

الفاعلون والعمليات وأنماط التفاعلات:

1. **الأمن العالمي:**

هناك اتجاه عام لتناول الأمن في بعده غير التقليدي الذي اعتاد التركيز على الأمن القومي للدول بتعريفه الضيق المقتصر على الصراعات المسلحة واستخدامات القوة العسكرية، وذلك في اتجاه متزايد للتركيز على أمن الأفراد والمجتمعات الإنسانية وكذلك على الأمن بمعناه الواسع، والذي يشمل أبعادا اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية عريضة. وفي هذا السياق، تشغل ثلاث قضايا أهم محاور التنظير وهي عمليات الأمنية Securitization ونزع الصفة الأمنية عن تهديدات

وقضايا معينة DE securitization، وعملية العولمة وتأثيرها على كامل أبعاد قضايا الأمن الدولي، والقضايا المتعلقة بأمن الأفراد وعلاقتها بأمن الأوطان والدول والأقاليم. ومن المهم دراسة التفاعل بين الأبعاد المختلفة للأمن ومستوياته ووحداته من وجهة نظر دول الجنوب، لأن المفهوم السائد للأمن العالمي يرتبط برؤية دول الشمال. وكذلك دراسة الامن الصحي كأحد جوانب الامن القومي للدول والامن العالمي، وتأثير جائحة كوفيد 19 على العلاقات بين الدول وظهور "دبلوماسية الأوبئة".

2. الاقتصاد السياسي العالمي:

تهتم دراسات الاقتصاد السياسي العالمي بسؤال رئيسي يدور حول طبيعة علاقات التفاعل بين الأبعاد السياسية والاقتصادية للظاهرة الدولية، وكيف يؤثر كل منهما في الآخر؟ وفي أي سياق؟ وهو اهتمام قديم يمتد بجذوره إلى القرن السابع عشر في إطار مدارس واتجاهات نظرية متعددة.

وتركز الاهتمامات الراهنة على الأساس الاقتصادي للعلاقات السياسية الدولية والنظام العالمي، والعلاقة بين قوة الدولة وقاعدتها الاقتصادية وارتباط التغير في الموازين النسبية لقوة الدول بتغير حجم إسهامها في الناتج العالمي وشكله. كما تتضمن دراسة التأثيرات المتبادلة بين العولمة والنمو في مناطق العالم المختلفة، وتحليل الأزمات الاقتصادية العالمية أو على مستوى الدول وتفاعلها مع الاعتبارات السياسية، وظاهرة الهجرة الاقتصادية، واللاجئ البيئي. وتتم دراسة هذه الموضوعات وفقًا لأطر نظرية تتضمن الاعتماد المتبادل، وعلاقات عدم التكافؤ، والاستعمار والتبعية.

3. التغير العالمي والقوى الصاعدة في العلاقات الدولية

يشهد النظام العالمي من عدة حقب تحولات في هيكل القوة العالمية وتوازناتها، وهو ما يطرح تأثيراته على تشكيل التوازنات الإقليمية وعبر الإقليمية. وأدى ما تقدم إلى تغيير في أوزان القوى الدولية وظهرت قوى بازغة جديدة تقوم بأدوار مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تمثلها مجموعة دول البريكس (الصين، وروسيا، والهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا)، إلى جانب بعض القوى الإقليمية الأخرى. ويهتم الباحثون في هذا المجال بدراسة مدى امتلاك هذه الدول لعناصر القوة الشاملة التي تمكنهم من تغيير شكل النظام الدولي، وإقامة نظام جديد أم أن دورها سوف يقتصر على المستوى الإقليمي؟ والتي تشملُ القوة السيبرانية.

4. **إعادة صياغة العلاقات عبر القومية Trans-national reformulations**

تركز البحوث في هذا الصدد على دلالة التحولات المُشار لها في بند 3 في التفاعلات الدولية، خاصة فيما يتعلق بالتزايد الواسع في أعداد وأنشطة الفاعلين من غير الدول، سواء في شكل الحروب الجديدة، أو في تطورات المجتمع المدني العالمي، أو في الاقتصاد العالمي أو الإعلام السياسي العالمي.

5. **الانفعالات ومراجعة مفهوم الاختيار الرشيد**

وعلى غرار ما حدث في حقل السياسة المُقارنة، ازداد الاهتمام بدور الانفعالات أو العواطف والأحاسيس كبعد هام في تحليل التفاعلات الدولية والسياسة الخارجية، ويعتبر ذلك امتدادا للأسس الفلسفية التي بنيت عليها نظريات العلاقات الدولية المختلفة (الخوف والتنافس في الواقعية /الثقة والتعاون في الليبرالية / والهوية والادراك في البنائية)، ولكنها تستقي أيضا الكثير من حقول علمية أخرى كعلم النفس الاجتماعي، خاصة في الكيفية التي تعتمد فيها نظرية الانفعالات بين الجماعات Intergroup emotions theory علي نظرية الهوية الاجتماعية social identity theory. وهذا الاتجاه انتشر منذ بداية القرن الواحد والعشرين للتركيز على أهمية الانفعالات كمثال انفعالات الغضب والانتقام، والمهانة والذاكرة، وتأثيرات هذه الانفعالات على القادة السياسيين في تفاعلاتهم مع الوحدات الدولية المختلفة، أو في سمات الشخصية القومية الكلية للوحدة الدولية مجتمعة في تفاعلاتها الخارجية، والاختلاف في تطور هذه الانفعالات عبر فترات زمنية مختلفة. وإن كانت العلاقة النظرية بين الانفعالات الفردية والانفعالات الجماعية لاتزال محل دراسة لفك الالتباس بين الاثنين.

6. **بحوث السلام**

في مقابل مجال الصراع الدولي، ظهر الاهتمام ببحوث السلام والتي تركز على قضايا الحفاظ على السلام وكيفية استعادته في مرحلة ما بعد اندلاع الصراع. وعلى مدى عقود، اهتم الباحثون بموضوعات: ضبط التسلح ونزع السلاح، ومخاطر السلاح النووي، والتأثيرات الإيكولوجية لاستخدام الأسلحة، وسياسات اللا عنف، ودور التنظيمات العالمية في تحقيق السلام وصونه.

7. **أنماط التفاعل بين النظام العالمي ودول الجنوب:**

تتسم العلاقة بين مؤسسات النظام العالمي ودول الجنوب بعدم التكافؤ ووجود حالة من السيطرة أو الهيمنة التي تتخذ أشكالا من التدخل الخارجي في شئون هذه الدول، ومنها المشروطات السياسية والاقتصادية، والتدخل في الشئون الداخلية لها لتغيير سياساتها، وأحيانًا نظمها بالكامل.

وفي مواجهة ذلك، تسعى بعض دول الجنوب إلى التقليل من تأثيرات هذه التدخلات، وأحيانا تستلم لها. وفي هذا السياق، تبرز أهمية دراسة السياسات الخارجية للدول في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبالذات تلك التي تقوم بأدوار مؤثرة في محيطها الإقليمي. وفي هذا الشأن، من الضروري متابعة الإسهامات الحديثة في هذا المجال والاستفادة منها لفهم السياسة الخارجية المصرية.

8. التكامل الإقليمي:

اهتم الباحثون منذ عقود بموضوع التكامل الإقليمي في ضوء إشارة ميثاق الأمم المتحدة لدور هذه المنظمات والتي كانت جامعة الدول العربية ومنظمة الدول الأمريكية من الخبرات الرائدة فيها. وازداد الاهتمام بتطور التجربة التكاملية الأوروبية من اتحاد الفحم والصلب في 1951، ومرورا بالسوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية، ووصولا الى الاتحاد الأوروبي 1992. وبرزت النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة والمؤسسية الجديدة لتفسير العملية التكاملية ومآلاتها.

جاء خروج المملكة المُتحدة من الاتحاد الأوروبي عام 2020 ليُثير عددًا من التساؤلات حول مُستقبل العملة التكاملية في أوروبا.

وتتمثل بؤرة الاهتمام في هذا الموضوع بالبحث في العوامل التي تؤدي إلى الإسراع بعملية التكامل واستمرارها من ناحية أو تلك التي تؤدي إلى إعاقتها وفشلها من ناحية أخرى.

9. دراسة الاخلاق والقيم

ويندرج هذا الموضوع عموما تحت فرع النظرية السياسية المعيارية في العلاقات الدولية، وتتنوع اقترباتها التحليلية من العواقبية consequentialism الي اقتراب علم الاخلاق deontology الي اقتراب الاقتراب الواقعي "الجماعاتي" realist communitarianism الي اقتراب عالمية الاخلاق والقيم ethical cosmopolitanism. وهذه المداخل النظرية في صعود مستمر كأطر تحليل لأخلاقيات الحرب والتعامل الدولي مع الجماعات الارهابية وتحليل الحالات الاشكالية التي تتعارض فيها قاعدتين قانونيتين دوليتين.

10. نظريات الجندر والنسوية

أنظر البند رابعا الخاص بالدراسات البينية.

الجوانب القانونية والتنظيمية: القانون الدولي والمنظمات العالمية والاقليمية.

1. **الدولة:**

يثير موضوع الدولة إشكالية الإطار المعرفي الأساسي للقانون الدولي العام، وهل يتعين التركيز حاضرا ومستقبلا على فكرة الدولة أم على فكرة المجتمع الدولي، وهل يجب أن ينبني هذا الإطار المعرفي أصلا على التنوع الثقافي والحضاري multi-culturalism، أم على وحدة الثقافة المدنية العالمية world civic culture؟

ويشمل هذا المجال القضايا الخاصة بالاعتراف بالدول والحكومات وحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار كحالة الشعب الفلسطيني (وما يرتبط بذلك من قضايا الانفصال ولاسيما ما يطلق عليه الحق في الانفصال العلاجي الذي لجأت اليه كوسوفو ومن بعدها روسيا الاتحادية بالنسبة لأوكرانيا)، والاعتراف بالحكومات. وعلى الرغم من أن هذا الموضوع كان قد تراجع نسبيا منذ مطلع الثمانينيات الا أنه عاد الى الظهور وخصوصا في أعقاب التنازع بين الأطراف السياسية بشأن من له حق الحكم في كل من ليبيا وسوريا واليمن.

ويرتبط بذلك قضية الاختصاص ويمكن هنا بحث مسألة أثر التطورات الدولية على مبدأ السيادة الوطنية. كما يشمل ذلك الموضوعات ذات الصلة بالحدود ولاسيما البحرية والدروس المستفادة من حالات تعيين الحدود البحرية أو فض النزاعات المتعلقة بالجزر وقضايا الحقوق التاريخية (حالة الصين والفلبين) ومعايير تطبيق العدل والانصاف في تعيين تلك الحدود.

ويدخل في ذلك السياق أيضًا، موضوع الشخصية القانونية الدولية وإمكانية الاعتراف لجماعات المعارضة المسلحة بهذه الشخصية على نحو يكفل الزامها بالامتثال لقواعد القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان، والوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية في القانون الدولي الانساني وغيرها.

2. **مصادر القانون الدولي العام:**

ويتضمن ذلك بحث قواعد القانون الدولي العرفي، ودور المنظمات الدولية في إنشائها، علاوة على الوضع القانوني لنظرية المعترض الدائم (ويشير هذا التعبير إلى أن قيام دولة ما بالاعتراض الدائم على قاعدة عرفية وهي في طور النشؤ يؤدى الى اعفائها من التقيد بتلك القاعدة خروجا على الأصل العام وهو عالمية القواعد الدولية العرفية). كما يدخل في الاهتمام بدراسة المصادر تسكين مفهوم الجماعة الدولية والذي يشير إلى (المماثلة بين المجتمع الداخلي والدولي والقواعد الآمرة)، وما يرتبط به من وجود تسلسل هرمي للقواعد وكيفية حل التعارض بين القواعد.

وهناك أيضا قضايا "القانون المرن"، ويشير إلى القواعد التي تصنع من خلال مواثيق لا تحوز قوة الالزام القانوني.

3. **المسئولية الدولية المشتركة:**

ازداد الاهتمام بهذا الموضوع بعد أن زادت عمليات التفويض أو الشراكة بين المنظمات الدولية والدول في استخدام القوة وكيفية اسناد المسئولية الى كل منهما وتوزيع المسئولية وما الى ذلك، وهناك حاجة بحثية إلى دراسة تطبيقات عملية بهدف استخلاص قواعد عامة، وخصوصا بعد المساهمة المصرية المتكررة في عمليات حفظ السلام وبنائه.

ويرتبط بذلك دراسة العلاقات المتغيرة بين قواعد القانون الدولي العام والقانون الداخلي، والعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية والقانون الجنائي الداخلي، ودور القضاء الداخلي في الحكم علي صحة المعاهدات الدولية.

4. **استخدام القوة:**

ويشير إلى اهتمام الباحثين بالسوابق الدولية في استخدام القوة، وعلاقة العرف بالمعاهدات الممثلة في ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة بهذا الشأن. ويرتبط بذلك القضايا التي يثيرها مكافحة التنظيمات الإرهابية من غير الدول، وتأثيرها على التوسع في تعريف مفهوم الدفاع عن النفس وأدوار الأطراف الإقليمية والدولية في المكافحة والأساس القانوني لتدخلها، وتحديدًا تبرير التدخلات الأجنبية بدعوى مكافحة الإرهاب. ويثير ذلك موضوعات مثل ماهي الجهات التي يحق لها طلب التدخل، والجهة التي تملك حق الإذن بذلك، ومدى توافق ذلك مع مبدأ حق تقرير المصير وخاصة في حالة النزاعات الداخلية كالحال في اليمن، وسوريا، وليبيا، وضوابط قسر التدخل في الحدود المأذون بها وعدم استخدام القوة لأغراض أخرى غير الأهداف المحددة للدول أو المنظمات.

ويرتبط بذلك المسئولية الدولية للدول الداعمة للأنشطة الإرهابية، ويشمل ذلك القضايا ذات الصلة التي تناولتها كل من محكمة العدل الدولية، والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة العدل الأوروبية، والمحكمة الجنائية الدولية.

5. **القانون الدولي الانساني:**

يشهد المجتمع الدولي تزايدا في عدد النزاعات المسلحة الداخلية، وهو ما يستدعى دراسة تعريف المدنيين في تلك النزاعات، والتزام التنظيمات المسلحة بحقوق هؤلاء المدنيين، وحقوق المحتجزين لدى هذه التنظيمات، والوضع القانوني لهؤلاء هل يمكن اعتبارهم أسرى حرب أم لا. كما يثير هذا المجال أهمية إعادة النظر في تعريف هذه النزاعات وعما إذا كانت مجرد حروب داخلية، أم أن لها طابعا دوليا بحكم مشاركة دول في هذه الحروب بشكل مباشر أو غير مباشر، وموضع النزاعات المسلحة العابرة لحدود الدول والمشاكل المترتبة عليها والخاصة بتطبيق القانون الدولي الانساني

من حيث المكان، والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، بمعنى هل يمكن اعتبار المقاتلين الأجانب مرتزقة، ومدى سلطة مجلس الأمن في حماية المدنيين، ومنع تجنيد الأطفال. ويدخل في ذلك أيضا النازحين واللاجئين الذين أجبروا علي ترك ديارهم جراء هذه الحروب، وحماية الأقليات والفئات المهمشة والضعيفة.

6. <u>حقوق الانسان:</u>

ويشمل ذلك بحث الآليات المعنية بالرقابة والاشراف على وفاء الدول بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الانسان، وتأثير الظروف الاستثنائية على حقوق الانسان، وسلطة الدول في التمسك باعتبارات الأمن الوطني لإطالة أمد هذه الظروف، وأبعاد العلاقة ما بين القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان، وسلطات الدول في فرض النظام والقانون في ضوء قواعد القانون الدولي لحقوق الانسان، ودور المحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان ولاسيما في القارة الأفريقية، والنتائج المترتبة على انضمام الاتحاد الأوروبي الى الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان.

7. <u>المنظمات العالمية والاقليمية:</u>

هناك جدل واسع حول مدى وجود مبادئ العدل والانصاف fairness على مستوى المنظمات العالمية، والحاجة الي صياغة قواعد جديدة وموضوعية لضبط سلوك الدول، فكيف تتخذ القرارات الدولية، ومن له حق المشاركة في صنعها واتخاذها، وكيف تطبق، ومن الذي تناط به مهمة تطبيقها، ومن له سلطة الاشراف على تنفيذها؟

وعلى المستوي الإقليمي اهتم الباحثون بمقارنة تجارب التكامل الإقليمي، ودور المنظمات الإقليمية في تدارك عجز الجماعة الدولية عن وقف الصراعات الدموية والمذابح وخصوصا في أفريقيا والمنطقة العربية، وعلاقة الإقليمي بالعالمي في هذا الشأن. إضافة إلى ذلك، تتم دراسة مستقبل المنظمات الإقليمية الاقتصادية الفرعية Regional Economic Communities في أفريقيا والمنظمات والمبادرات الإقليمية الأفريقية مثل الكوميسا، والساحل والصحراء، ومبادرة حوض النيل.

8. <u>البيئة وتغير المناخ:</u>

ويتضمن ذلك الاهتمام بالقواعد القانونية المتعلقة بالبيئة وفقا لإعلان مؤتمر باريس 2016، وكذلك الأساس القانوني لوجهات نظر الدول النامية في موضوعات البيئة وتغير المناخ، والعدالة المُناخية.

9. **التنظيم القانوني لاستغلال الموارد الدولية المشتركة:**

ويشمل ذلك الأنهار الدولية، وأعالي البحار، والثروات الممتدة عبر الحدود البرية والبحرية، كالمياه الجوفية، والنفط والغاز؛ كما يشمل التنظيم القانوني لاستغلال الفضاء الخارجي، وثروات القطبين الشمالي والجنوبي.

الأولويات البحثية

الفاعلون والعمليات وأنماط التفاعلات:

1. مفهوم ما بعد البنيوية كأداة لتحليل العلاقات الدولية.
2. مفاهيم الأمن الدولي وتحولات مفهوم القوة والعلاقات بين الدول الكبرى وتأثيراتها على مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط.
3. العدالة الدولية وإلى أي مدى تتوفر في النظام الدولي الراهن وسُبل تحقيق نظام عالمي أكثر عدلًا.
4. التحالفات الدولية والإقليمية وكيفية إدارتها وتقليل أو توزيع أعباء التحالف وتأثيراتها على الدول العربية.
5. النزاعات العربية–العربية: العوامل، وطرق التسوية.
6. دور العوامل الخارجية في استمرار الحروب الداخلية، وتشجيع الحركات الانفصالية في المنطقة العربية.
7. أشكال انتهاء الصراعات ودور الطرف الثالث في الصراعات الداخلية العربية.
8. الأدوار المتغيرة لحلف شمال الأطلنطي في المنطقة العربية.
9. ازدياد دور الدول الإقليمية غير العربية في تحديد مستقبل الوطن العربي.
10. دور القوى الصاعدة (أساسًا دول البريكس) على التفاعلات العربية والإقليمية.
11. سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط: العوامل، والمظاهر والمسارات المستقبلية.
12. التهديدات غير التقليدية في المنطقة العربية والشرق الأوسط
13. التأثيرات الدولية لظاهرتي العنف والإرهاب في المنطقة العربية.
14. مفهوم الأمن الإنساني ومظاهره في المنطقة العربية.
15. الاقتصاد السياسي الدولي: المشروطات السياسية والاقتصادية وتأثيراتها على مصر والوطن العربي، ويدخل في ذلك تأثير المنظمات الاقتصادية الدولية.
16. تأثير اللامساواة وغياب الديمقراطية في العلاقات الدولية.
17. الثقافة والدين كمصدر للصراع أو التعاون في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

18. الأنماط الجديد من الدبلوماسية غير الحكومية كدبلوماسية المسار الثاني، والرياضة كأداة دبلوماسية، والدبلوماسية الثقافية (مفهوم الدبلوماسية الموازية).
19. دور الفاعلين غير الرسميين كالأحزاب وهيئات المُجتمع المدني ومراكز البحوث والشركات الدولية العابرة للحدود في التأثير على صنع السياسة الخارجية في الدولة.
20. مؤسسات صنع السياسة الخارجية في مصر (الرسمية كرئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية المصرية ومجلس النواب وغير الرسمية كالأحزاب وهيئات المجتمع المدني ومراكز البحوث والدراسات – دور الدبلوماسية الشعبية).
21. علاقات مصر بدول الجوار الجغرافي المباشر وأنماط التفاعل معها.
22. السياسة الخارجية المصرية والسعي للتوازن في علاقاتها بالدول الكبرى.
23. أنماط التغير والاستمرار في سياسة مصر الخارجية في أبعادها العربية والإقليمية والعالمية.
24. تطور العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي: المحددات – المجالات– مسارات المستقبل.
25. توظيف عناصر القوة الناعمة في السياسة الخارجية المصرية.
26. تقييم واقع العلاقات المصرية الاسرائيلية ومسارات مستقبلها.
27. السياسة الخارجية المصرية مع كل من تركيا وإيران.
28. مشروعات تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتطور علاقات الدول العربية مع إسرائيل
29. تقييم عملية التكامل العربي في ضوء تجارب التكامل الاقليمي في مناطق أخرى.
30. النظام الإقليمي العربي ومنظوماته النوعية والفرعية (تقييم أداء جامعة الدول العربية–العلاقة بين الجامعة والمجتمع المدني العربي– العلاقة بين الجامعة ومجلس التعاون الخليجي).
31. الخبرات المقارنة في عملية صنع السلام (ارسال قوات حفظ السلام وأسباب نجاحها أو فشلها – مراحل صنع السلام المختلفة – دور المنظمات الدولية والدول الكبرى).
32. الأمن المائي (كأحد الأبعاد غير التقليدية للأمن) في إطار علاقات الصراع والتعاون في أحواض الأنهار الدولية، وخاصة حالة حوض النيل وأزمة بناء السد الأثيوبي ومقارنتها بحالات أخرى.
33. استراتيجيات التوازن والتحوط hedging strategies ومقاومة الهيمنة وتوسيع دائرة المناورة للدول الصغيرة والمتوسطة وتطبيقاتها في المنطقة العربية.
34. تنامي أدوار الفاعلين من غير الدول العابرة للحدود في المنطقة العربية واستراتيجيات الدول في التعامل معها، وخصوصا مصر.
35. دور الفاعل الفرد في العلاقات الدولية.
36. تأثير التقدم في مجال الاتصالات والمعلومات على ممارسة السياسة الخارجية والدبلوماسية (الدبلوماسية الرقمية في مصر والدول العربية الأخرى).

37. العلاقات الدولية السيبرانية Cyber I.R، والقوة السيبرانية Cyber Power، والصراع السيبراني.
38. ظاهرة اللجوء الجماعي من دول الصراعات الى أوروبا وسياسات الدول الأوروبية تجاهها.
39. الهجرة غير الشرعية من المنطقة العربية الى أوروبا (التعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة – سياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية).
40. تأثير تصاعد دور الاتجاهات اليمينية والشعبوية في الدول الغربية على سياساتها تجاه مصر والدول العربية.
41. دور العوامل الإقليمية والدولية في تصعيد الصراعات بين الدول أو إنهائها.
42. الطاقة كأحد موضوعات السياسة الخارجية المؤثرة على العلاقات بين الدولة.
43. دراسة التفاعلات السياسية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ويشمل ذلك: توازن القوى بين هذه الدول وسياساتها الخارجية وارتباطاتها بالقوى الكُبرى في العالم.
44. تقييم أجندة مشروعات التكامل الإقليمي في القارة الافريقية (أجندة 2063، ومنظمة التجارة الحرة القارية).
45. ثلاثية المياه–الطاقة–الغذاء وإمكانات التعاون الاقليمي في أفريقيا ودول الجنوب.

<u>الجوانب القانونية والتنظيمية: القانون الدولي والمنظمات العالمية والإقليمية</u>

1. نقد المفاهيم التقليدية الخاصة بسيادة الدولة والحدود في ضوء الواقع وظهور مفاهيم السيادة المقيدة والسيادات المتعددة والحدود الرخوة.
2. دور المنظمات الدولية في انشاء قواعد القانون العرفي الدولي
3. العلاقات بين قواعد القانون الدولي العام والقانون الداخلي، ودور القضاء الداخلي في تفسير المعاهدات التي تبرمها الدول.
4. الأسس القانونية لتحديد الحدود البحرية بين الدول.
5. التنظيم القانوني لاستغلال الموارد المشتركة بالتطبيق على نهر النيل.
6. مواقف مصر والدول العربية تجاه القانون الدولي لحماية حقوق الإنسان.
7. القانون الدولي وحماية الفئات المهمشة (اللاجئين، المهاجرين، الأطفال، ضحايا النزاعات الداخلية.... إلخ) ومواقف مصر والدول العربية منه.
8. الوضع القانوني للنازحين في داخل دول النزاعات المسلحة، واللاجئين الى خارجها والحقوق التي يوفرها لهم القانون الدولي.
9. تطبيق الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان، والى أي مدى يجوز للدولة استخدام مفهوم الظروف الاستثنائية لعدم الوفاء ببعض التزاماتها، والقواعد القانونية المنظمة للعلاقة بين أمن المجتمع واحترام حقوق الأفراد.

10. دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في مقاومة انتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية.
11. دور المحاكم الاقليمية لحقوق الانسان في اسباغ الحماية القانونية لتلك الحقوق.
12. الرؤية المصرية والعربية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة.
13. تطوير ميثاق جامعة الدول العربية في ضوء تطور مواثيق المنظمات الاقليمية الأخرى بشأن عدم الاعتراف بتغيير نظم الحكم عن غير الطريق الدستوري، واعتبار الديمقراطية شرطا لعضوية التنظيم ودور التنظيم في حل النزاعات بين الدول الأعضاء.
14. مستقبل الأطر القانونية والتنظيمية للتكامل الإقليمي (الأوروبي–الأفريقي– العربي).
15. الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاحتلال، وحالة الشعب الفلسطيني.
16. دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي في ادانة الاستيطان الاسرائيلي ومقاطعة إسرائيل دوليا (والمقارنة مع المواقف الرسمية للدول).
17. الوضع القانوني للمناطق التي تسيطر عليها تنظيمات مسلحة من غير الدول كداعش وبوكو حرام والوضع القانوني للمدنيين المقيمين في هذه المناطق.
18. التكييف القانوني لجماعات المعارضة المسلحة وامكانية الاعتراف بالشخصية القانونية الدولية لها.
19. المسئولية الدولية المشتركة في حالة تفويض الأمم المتحدة لدولة أو مجموعة من الدول في استخدام القوة المسلحة لحل نزاع ما.
20. التكييف القانوني للنزاعات المسلحة في بعض الدول مثل سوريا وليبيا واليمن وعما اذا كانت حروبا داخلية أم حروبا دولية أم أنها تمثل نمطا مختلطا والآثار القانونية المترتبة علي كل منها.
21. الوضع القانوني للمقاتلين في التنظيمات المسلحة وأوضاع الجنود المرتزقة والقواعد القانونية المنظمة لمشاركتهم في الحرب، وخصوصًا المُقاتلين الأجانب الذين رفضت دولهم إعادتهم إليها.
22. الأسس القانونية لمكافحة الارهاب والتنظيمات الارهابية، وحدود سلطة الدولة في هذه المكافحة.
23. القواعد القانونية بشأن مسئولية الدول الداعمة للتنظيمات الارهابية ومسئوليتها عن ما تقترفه تلك التنظيمات من جرائم.
24. المسئولية الدولية عن الغارات التي تقوم بها الطائرات بدون طيار، وكذلك بالنسبة للأسلحة المُدارة ذاتيًا.
25. التكييف القانوني للهجمات الإلكترونية وإلى أي مدى تمثل عدوانا يحق للدولة المعتدى عليها أن تقوم بالرد عليه.

26. الأسس القانونية في مجالي البيئة والتغير المناخي وموقف مصر والدول العربية منها

رابعا: الدراسات البينية:

مجالات البحث:

1. **الإيكولوجي والسياسة: Eco-Politics:**

يمثل الإطار الإيكولوجي اتجاهاً حديثاً في النظرية السياسية، حيث ظهر كرد فعل لأفكار الحداثة التي دفعت بوجود علاقة عدائية بين الانسان والطبيعة، وفي مقابل ذلك يرى أنصار هذا الاتجاه إعادة ربط الإنسان بأصوله البيئية والطبيعة المحيطة ومسئوليته تجاهها والحفاظ عليها، والتمييز بين البيئة ب environment والإيكولوجي Ecology فالأولى قاصرة على العناصر الطبيعية والثانية متعدية لها؛ وطرح بعضهم مفهوم المواطنة الايكولوجية.

2. **الجندر والنسوية gender and feminism:**

اهتمت كل حقول علم السياسة بنظريات الجندر والنسوية وهي تلك النظريات التي تسعى إلى تفكيك التسلسل الهرمي للسلطة، وتقريب الهوة بين النظري والواقعي من خلال إعادة النظر في مفاهيم القوة والسلطة، والسيادة، والدولة، والنظر إلى المرأة باعتبارها فاعلا إيجابيا لا طرفا متضررا وحسب، والتركيز على عملية بناء المعاني، ومفاهيم القوة الناعمة، والاعتماد المتبادل، ودور المرأة في بناء السلام المجتمعي والعالمي، وقضايا الهوية وأمن الأفراد. يهتم هذا المجال أيضًا برصد وتفسير التحيزات الجندرية والمعيارية التي تقوم عليها الأسس الفكرية لمنظورات علم السياسة. كما تم الاهتمام بالمعاهدات الدولية التي أكدت على إلغاء كافة مظاهر التمييز ضد المرأة، والمنظمات الدولية المهتمة بشئون النساء في العالم.

3. **السياسات الحيوية :Bio-politics**

وهي الدراسات التي تربطُ بين علم الأحياء والسياسة، والذي استُخدم لأول مرة على يد الأستاذ رودلف كجيلين عام 1905 في ويُركز هذا المجال على إدارة حيوات الأفراد وسُبل الارتقاء بجودتها. ويدخل في هذا المجال دراسة العلاقة بين الجسد والسياسة.

4. **السياسات العصبية Neuro-Politics**

والتي تفسر القرارات السياسية وخصوصًا على مستوى القيادات بالرجوع إلى مسارات الإشارات العصبية في الجسد.

5. **السياسات الديمغرافية:**

والتي تهتم بدراسة الآثار السياسية للتوزيع العمري في الدولة مثل: الشباب والحركات الاحتجاجية والثورية، والسن وحجم المشاركة التصويتية واتجاهها– تفسير اتجاه بعض القيادات للمغامرة في ضوء عامل السن – علاقة السن بتركيب النخبة وسياسات الدول– توارث السلطة بين الأجيال في الدول الملكية. وطُرح في هذا المجال الآثار السياسية للطفرة الشبابية والشيخوخة السُكانية؟

6. **الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس Political Geography and Geopolitics**

وتدرس العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين العوامل الجغرافية وتلك السياسية، مثل تأثير الجغرافيا علي شكل نظام الحكم في الدولة وعلى علاقاتها الخارجية، ويندرج في هذا الإطار تقسيم الدوائر الانتخابية، وتعريف الأمن القومي.

7. **الدراسات المستقبلية:**

تهدف هذه الدراسات الى تتبع مسار الأحداث والظواهر وتحديد درجة احتماليتها، والعوامل المؤثرة عليها بما يمكن صانع القرار من اتخاذ أفضل التدابير لتعزيز اتجاه معين للأحداث لما يترتب عليه من نتائج مرجوة ومرغوبة، أو محاولة تغيير مسار الأحداث تجنبًا للأضرار المتوقعة. ويتسع نطاق الدراسات المستقبلية ليشمل عملية صنع السياسات العامة، والتنبؤ بالأزمات والحروب وإدارتها حال وقوعها أو اتخاذ التدابير الوقائية/ الاحترازية لمنع وقوعها؛ ويميز الباحثون في هذا المجال بين ثلاثة آجال: القصير، والمتوسط، والطويل. وهذه الدراسات بحكم تعريفها تأخذ في اعتبارها الجوانب المتعددة للظاهرة محل البحث وتستعين بالنماذج الاحصائية والرياضية.

8. **التسويق السياسي political marketing**

اهتم الباحثون في هذا التخصص البيني الوليد في مجال السياسة المقارنة، بدراسة كيفية استفادة النخب – مثل المرشحين السياسيين والأحزاب والحكومات وجماعات الضغط– من نظريات وتقنيات التسويق التجاري المتعددة، لتحقيق أهدافهم الخاصة بالتأثير على نتائج الانتخابات العامة، والحصول على الدعم السياسي، فضلًا عن دورها في دفع عجلة التغيير السياسي والأيديولوجي. وبالتالي، انصب التركيز على دراسة كيفية تعميق ارتباطهم بالأسواق السياسية، وهي العمليات التي حرصت على عدم تضمين الناخبين فقط، وإنما جميع شركاء التبادل السياسي الآخرين في المدى الزمني الطويل. بالإضافة إلى محاولتها للتعرف المستمر على ملاءمة واستجابة المنتجات السياسية، التي يتم تقديمها من جانبهم لاحتياجات ورغبات تلك الأسواق.

9. **السياسة الرقمية (Digital Politics):**

لا شك أن تسارع وتيرة التطور التقني في العصر الرقمي، قد أثر بشكل كبير على كافة أنماط السلوك السياسي المعاصر، من عمليات التصويت وإدارة الحملات السياسية، إلى حركات الاحتجاج الاجتماعي وحتى اندلاع الثورات الشعبية. ولهذا تم إيلاء اهتمام كبير لمجال السياسة الرقمية (*Digital Politics*) الذي عبر عن حدوث تزاوج نشط بين التقنية وفروع علم السياسة المختلفة. ولفهم هذا العالم الجديد والمتحول جذريًا، اهتم عدد من الباحثين بإعادة فحص العلاقات المركبة بين عمليات التغيير التكنولوجي والسياسي، مع التركيز بشكل خاص على فهم علاقات القوة والممارسات السياسية الكامنة وراء تطبيق التقنيات الرقمية في مجتمع اليوم.

وقد حاول كبار العلماء في هذا المجال البحثي الوليد استكشاف وصياغة العديد من نظريات السياسة الرقمية، والتعرف على أنماط النشاط السياسي الإلكتروني المختلفة، مع التركيز على دراسة آثار منصات وسائل التواصل الاجتماعي على السياسة الانتخابية والمواطنة ونظم الحكم الديمقراطي، ودور الرقمنة في قيادة عمليات التحديث السياسي بالمجتمعات، وحدود تأثير الرأي العام الإلكتروني، ووسائل المراقبة الإلكترونية وتوظيفها في عمليات الضبط الاجتماعي، وعمليات الانتقال من الحكومات التقليدية إلى الحكومات المحمولة، وكيفية مواجهة التهديدات الرقمية المتباينة وبناء استراتيجيات الأمن السيبراني، وأدوار تحليلات البيانات الضخمة في دعم عمليات صنع وتنفيذ القرار السياسي، والذكاء الاصطناعي في أتمتة القوى العاملة والحروب، وكذلك الاقتصاد السياسي للعملات الإلكترونية المشفرة.

الأولويات البحثية

1. المواطنة الإيكولوجية.
2. العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع السياسي حول الموارد.
3. العلاقة بين إصلاح قطاع الزراعة والاستقرار السياسي.
4. مفهوم اللاجئ البيئي.
5. العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء Water–Food–Energy Nexus.
6. تأثير ثورة المعلومات على تفكك مفهوم السلطة في شكلها التقليدي الهيراركي وتحولها إلى الشكل الشبكي.
7. الحراك المعتمد على التسريبات الإلكترونية Leak–activism
8. تأثير التسريبات الالكترونية على مفهوم الدبلوماسية، وإدارة العلاقات الخارجية.
9. الأبعاد الجغرافية والسياسية لتقسيم الدوائر الانتخابية.

10. سياسات التكدس politics of crowdedness (أن ضيق المساحات المتاحة لحركة الأفراد يؤدي إلى نمو مشاعر العصبية والتوتر واحتمالات الاحتجاج). سياسات المكان space politics والعلاقة بين المدينة والسياسة.
11. رسم حدود الأحياء في المدن الكبرى وعلاقتها بالتكوين الطبقي وأوضاع الجندر، وسياسات الحوكمة الحضارية.
12. دور مراكز الفكر والأبحاث في عملية صنع السياسات في مصر والواقع العربي.
13. الدراسات المستقبلية وصنع السياسات العامة.
14. الاتجاهات النظرية والممارسات العملية في مجال الجندر والنسوية في مصر والمنطقة العربية.
15. أثر الاسهامات النسوية على مفاهيم الحُرية والعدالة والمُساواة وغيرهم.
16. دور المجتمع المدني والحركات الإيكولوجية النسائية في دعم قضايا العدالة البيئية والمناخية.
17. توظيف النقد النسوي feminist critique في دراسات الامن الدولي (خاصة أمن المرأة في مناطق الصراعات وأزمات اللجوء)
18. قضايا النوع والمعتقدات السياسية والتصويت السياسي.

4.3 المجالات البحثية المقترحة لقسم الإدارة العامة. (2021-2024)

1.3 المجالات المستحدثة

- الأبعاد الإدارية في استراتيجية مصر 2030م

في إطار السعي نحو تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030م، قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري(وقتها) بترجمة هذه الاستراتيجية إلى عدد من البرامج والمشروعات من خلال خطة متكاملة للإصلاح الإداري تهدف إلى الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال يطبق معايير الحوكمة ويخضع للمساءلة ويحسن إدارة موارده البشرية والمادية، ويعلي من رضاء المواطنين ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية للدولة. ولقد ركزت هذه الخطة على المحاور الخمسة التالية:

المحور الأول: الإصلاح التشريعي

يهدف هذا المحور إلى تحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة، ووضع إطار قانوني لأعمال الإدارة العامة يتسم بالانضباط ويحقق المرونة في ذات الوقت. وفي هذا السياق، تظهر أهمية دراسة وبحث عدد من الموضوعات المقترحة، منها:

- تطوير وتحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري
- نظام ومعايير تقييم الأثر التشريعي

- تطوير المنظومة التشريعية المُنظمة لمناخ الأعمال
- نظم وضوابط التعاقد الوظيفي

المحور الثاني: التطوير المؤسسي

يسعى هذا المحور إلى تأسيس جهاز إداري كفء وخدمة مدنية فعالة، ووضع هياكل إدارية تنظيمية حديثة، وتحسين بيئة العمل وتنمية مهارات الموارد البشرية. وفي هذا السياق يمكن اقتراح دراسة وبحث عدد من الموضوعات، منها:

- المداخل والاتجاهات الحديثة لرفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري
- التقسيمات التنظيمية المستحدثة (الموارد البشرية، التخطيط الاستراتيجي والسياسات، المتابعة والتقييم، المراجعة الداخلية، الدعم التشريعي، نظم المعلومات والتحول الرقمي) وانعكاساتها على الأداء المؤسسي للجهاز الإداري
- خطط وموازنات البرامج والأداء
- نظم ومعايير تقييم الوظائف
- إصلاح وتطوير نظم وهياكل الأجور
- جائزة التميز الحكومي وتطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية

المحور الثالث: بناء وتنمية القدرات

يرنو هذا المحور إلى تطوير وتنمية قدرات ومهارات العاملين في الجهاز الإداري وكفاءتهم الوظيفية ورفع معدلات الأداء؛ بما يكفل تنمية ثقافة الخدمة المدنية ودورها في المجتمع وتحقيق أهدافها، وتدريب وتأهيل الكوادر الإدارية الشابة. ومن ثم، تظهر أهمية دراسة عدد من الموضوعات، منها:

- تخطيط وتطوير المسار الوظيفي للعاملين في الجهاز الإداري
- الجدارات والكفاءات الوظيفية للعاملين في الجهاز الإداري
- معايير اختيار وتعيين مساعدي ومعاوني الوزراء
- نظم ومعايير التعاقد مع الخبراء في الجهاز الإداري
- قياس وتقييم العائد على الاستثمار البشري
- إعداد وتأهيل القيادات النسائية
- إدارة وتنمية المواهب
- تنمية وتطوير ثقافة الخدمة المدنية

المحور الرابع: بناء وتكامل قواعد البيانات والمعلومات

انطلاقا من أهمية المعلومات الدقيقة والمحدثة باستمرار، وما تمثله المعلومة من أساس لاتخاذ القرار السليم، وتفعيلاً لقرار السيد رئيس الجمهورية رقم 501 لسنة 2017م بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، تقوم الوحدات الحكومية المختلفة ببناء واستكمال قواعد بياناتها تمهيدا لربط هذه القواعد وتكاملها، ونقترح هنا عدداً من الموضوعات للتسجيل فيها:

- بناء وتطوير الذاكرة المؤسسية الرقمية للأجهزة الحكومية
- بناء القدرات المؤسسية للأجهزة الحكومية للتحول الرقمي
- التحول الرقمي وميكنة التعاملات الحكومية
- التحول الرقمي والرضاء العام
- وسائل الدفع والتحصيل الالكترونية
- إعداد وتطوير منصات تقديم الخدمات الحكومية

المحور الخامس: تحسين الخدمات العامة

يهدف هذا المحور إلى تحسين الأداء الحكومي في مجال الخدمات العامة ليصبح أكثر كفاءة وفاعلية، وذلك من خلال تبسيط إجراءات الحصول على الخدمات، وإتاحة الخدمات الحكومية إلكترونيًا. وهنا تبدو ملائمة البحث فى عدة موضوعات، منها:

- الاتجاهات والأساليب الحديثة في تطوير وتقديم الخدمات العامة
- تقييم وتطوير أداء المراكز التكنولوجية لخدمة المواطنين
- تطوير منافذ تقديم الخدمات الحكومية

❖ **الذكاء الاصطناعي**

يعد الذكاء الاصطناعي Artificial Intelligence من أهم التطورات الحديثة التي اضافت بعداً جديداً لنظم الحاسبات، وذلك بتصميم برمجيات Software لديها القدرة على محاكاة السلوك الإنساني والقيام بالمهام والأعمال التي تتطلب من الإنسان استخدام ذكائه في حالة قيامه بها. ولقد تنوعت تطبيقات الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة Artificial Intelligence & Expert Systems

وتغلغلت في مختلف المجالات الإدارية والمالية والاقتصـــادية. ويمكن في هذا المجال اقتراح هذه الموضوعات:

- النظم المبنية على المعرفة الذكية Intelligent Knowledge Based Systems
- مستشارو الخبرة Expert Advisors
- دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.
- دور تطبيقات الذكاء الاصطناعي في إدارة الأزمات
- الذكاء الاصطناعي والمزايا التنافسية لشركات قطاع الأعمال العام
- دور النظم الخبيرة في دعم واتخاذ القرار
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب

❖ **مدن المعرفة**

يشـــهد العالم تزايدا ملحوظا في إنشـــاء وتطوير مدن المعرفة والمدن الذكية، والتي تعتمد على الموارد المعرفية والفكرية أكثر من اعتمادها على الموارد المادية، ويســـيطر عليها إنتاج وتصدير الخدمات والمنتجات المعرفية، وتسهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية. ولعل العناوين التالية تصلح للبحث والدراسة على مستوى الماجستير والدكتوراه:

- إدارة المدن الذكية
- إدارة المعرفة والمدن الذكية
- إدارة نظم ووسائل النقل الذكية
- انترنت الأشياء Internet of Things
- الحوسبة السحابية Cloud Computing
- الدراسة التحليلية للبيانات الضخمة Big Data

❖ **جائحة كورونا**

جاءت جائحة كورونا لتبرز درجة تأثر دول العالم ببعضـها البعض ولتقلب موازين الدول وخططها في تنفيذ برامجها وسياساتها العامة، لكن لا يجب أن ينظر للجانب السلبي فقط للجائحة وإنما أيضـــا إلى جانبها الإيجابي وما تمخض عنه من الحاجة إلى الابداع والابتكار. ومن ثم يقترح دراسة الموضوعات التالية:

- تأثير الجائحة على السياسات العامة الدولية / الوطنية
- التأثير على برامج الإصلاح الإداري
- التأثير على التنظيم الإداري في المنظمات العامة
- التأثير على العمليات الإدارية في المنظمات العامة
- التـأثير على التحول الرقمي في المنظمات العامة

- التأثير على إدارة الموارد البشرية في المنظمات العامة
- التأثير على إدارة المشاريع القومية
- إدارة المنظمات العامة المختلفة لأزمة جائحة كورونا

❖ **المشروعات القومية**

تهدف الدول من خلال تنفيذ المشـــروعات القومية إلى دفع عجلة التنمية وفقا لخطط استراتيجية موضوعة برشاده تسعي إلى تحقيق التنسيق والترابط فيما. وهي في ذلك قد تحتاج إلى التعاون مع القطاع الخاص وغير الحكومي للتغلب على نقص المهارات والموارد والتأكد من تعميم الفائدة على جميع شرائح المجتمع دون الإضرار بحقوق ومصالح الأجيال المستقبلية. ومن ثم يقترح تناول بعض الموضوعات التالية:

- الاستدامة في المشروعات القومية
- الشراكة في المشروعات القومية
- الأبعاد الاجتماعية في المشروعات القومية
- الترابط والتنسيق في المشروعات القومية
- تمويل المشروعات القومية
- المشروعات القومية كفرص لتنمية القدرات

❖ **الجامعات الأهلية**

تشـــجع العديد من الدول ومنها مصـــر على إنشـــاء الجامعات الأهلية. وهي تلك التي الجامعات لا تتبع الجامعات الحكومية إلا أنها أيضـــا لا تتبع الجامعات الخاصـــة ولا تهدف إلى تحقيق الربح ومن هنا تبرز أهمية دراسة بعض الموضوعات بصفة استرشاديه التالية:

- التكامل والتمييز بين الجامعات الحكومية والأهلية والخاصة
- تمويل الجامعات الأهلية
- سياسات التوسع في إنشاء الجامعات الأهلية
- دور الجامعات الأهلية في دعم السـياسـات العامة (التعليمية أو الصـحية والاقتصادية...إله)
- دعم الميزة التنافسية للجامعات الأهلية
- التوأمة مع الجامعات الدولية
- المسئولية المجتمعية للجامعات الأهلية

2.3 الموضوعات المتخصصة

إلى جانب ما تقدم من مقترح المجالات المستحدثة وطرح مجموعة من العناوين على سبيل الأمثلة فى إطارها، تقدم هنا الجزء الثاني من المخرجات وهو عن الموضوعات المتخصصة سبق طرحه في الخطط البحثية السابقة التي أعدها القسم لكنها مازالت تتمتع بالصلاحية، مضافاً إليها بطبيعة الحال- موضوعات جديدة تستحق النظر والتأمل والتفكير للاختيار منها:

قضايا نظرية في علم الإدارة العامة

1-1 حالة علم الإدارة العامة في القرن الحادي والعشرين

1-2 الثورة المعرفية وفعالية الأداء الحكومي

1-3 أساليب التكيف الإداري مع متطلبات العولمة

1-4 تحليل مفهوما الزمان والمكان في الإدارة العامة

1-5 فكرة الصالح العام في أداء المنظمات العامة

1-6 تنظيم ما بعد البيروقراطية

1-7 قيم المساءلة- الشفافية- التمكين ... في التراث الحضاري العربي

1-8 التوسع في دور الإدارة العامة من الحماية والخدمة إلى الحماية- والخدمة- وصون البيئة

1-9 العدالة والانصاف في برامج الحكومة

1-10 مهارات الموظف العام في ظل إعمال الشفافية في أجهزة الإدارة العامة

1-11 تحليل دور المؤتمرات في تطور الدراسة الإدارية في مصر

1-12 الاختلافات في الإدارة العامة: البعد الثقافي

1-13 دور العلاقات العامة في تنفيذ استراتيجية المنظمات العامة في ظل العولمة

(1)الإدارة العامة المقارنة

2-1 حالة حقل الإدارة العامة المقارنة في القرن الحادي والعشرين

2-2 نماذج دراسة الإدارة العامة المقارنة

2-3 حقل الإدارة العامة المقارنة وتطوير علم الإدارة

2-4 الإدارة العامة في مناطق جغرافية (أوروبا – آسيا- أفريقيا.....)

2-5 المدخل البيئي في دراسة الإدارة العامة المقارنة

2-6 تجارب الإصلاح الإداري من منظور مقارن

(2)الإدارة العامة الدولية

3-1 معايير قياس فعالية أداء المنظمات الدولية مع التطبيق

3-2 الخدمة المدنية الدولية: الموظف الدولي- التعيين والحقوق والواجبات... الخ

3-3 البيروقراطية الدولية: الأبعاد والأسس- طبيعة العمل- القيادة التفاعل مع البيروقراطية الوطنية

3-4 بيئة عمل الخدمة المدنية الدولية: المتغيرات والمؤثرات

3-5 تنظيم وإدارة وتطوير الأمانة العامة للأمم المتحدة وجهود الاصلاح بشأنها

3-6 علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية مع التطبيق أو دراسة حالة

3-7 علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات غير الحكومية مع التطبيق أو دراسة حالة

3-8 إدارة الأمم المتحدة لشئون البيئة

3-9 تطوير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

3-10 دور الأمين العام العام لجامعة الدول العربية: الخلط بين الأمين العام والامانة العامة

3-11 أهم مشكلات التكامل الدولي والإقليمي

3-12 العامل الثقافي في إدارة المنظمات الدولية العالمية والإقليمية

3-13 تنفيذ الاستراتيجيات الدولية

3-14 إدارة المؤتمرات الدولية

3-15 عملية التفاوض الدولي

(4) السياسات العامة

4- 1 تأثير المؤسسات الدولية على استقلالية صنع السياسات العامة

4-2 المقارنة في مجال السياسات العامة

4-3 حالة حقل السياسات العامة

4-4 الإشكاليات المرتبطة بدور الخبراء ومراكز الفكر في صنع السياسات العامة من منظور نقدي

4-5 تقييم السياسات العامة (التعليم العالي، البحث العلمي، التعليم ما قبل الجامعي، الطاقة، الاستثمار مكافحة الفساد الإداري، السياسات الزراعية، سياسات مكافحة الفقر والمشروعات الصغيرة.

4-6 صنع واتخاذ القرارات خاصة في مجال السياسات العامة

4-7 دور الإحصاءات والمعلومات في هذا المجال

4-8 السياسات العامة في الدساتير المصرية

4-9 مشاركة المواطن في إعداد وتنفيذ وتقويم السياسات العامة

4- 10 التفاعل بين السياسات العامة والإدارة العامة

4-11 الرضاء العام كأحد مخرجات نظام السياسات العامة

4-12 التشكيلات الوزارية في مصر
4-13 تأثير مؤسسات التمويل الدولية في مجال صياغة السياسات العامة
4-14 دور الجامعات ومراكز البحوث الأكاديمية فى المجال
4-15 أهمية بيان الحكومة وعرض الموازنة العامة

(5) التنظيم والسلوك التنظيمي

5-1 الإصلاحات المؤسسية للجهاز الإداري
5-2 إصلاح الهيكل الإداري للدولة ككل
5-3 إدارة التنوع في الأجهزة الحكومية
5-4 المنظمات الافتراضية في قطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات
5-5 تأثير القيم الثقافية على الكفاءة الإدارية
5-6 التنظيم الإداري للمجالس النيابية، مع التطبيق على البرلمان المصري
5-7 العولمة وثقافة الشركات أو المؤسسات
5-8 الأخلاقيات والمسؤولية المجتمعية للمنظمات العامة
5-9 نظرية المنفعة الأخلاقية
5-10 الإدارة الذاتية للمنظمات
5-11 تحليل علاقة الالتزام والثقة والعدالة التنظيمية في المنظمات العامة
5-12 إدارة الذات ... تقييم طريقة الأداء
5-13 العودة التنافسية كأساس لتقييم الأداء

(6) الإدارة المحلية

6-1 أثر التوجه نحو مفاهيم اللامركزية في ترشيد التزامات الحكومة
6-2 القيم المجتمعية وتأثيرها على التوجه نحو اللامركزية فى مصر
6-3 نمط النمو الحضري والتنمية المستدامة: دراسة مقارنة لبعض المحافظات
6-4 الشبكات الاجتماعية المحلية واللامركزية في مصر
6-5 تأهيل البيروقراطية للتحول إلى اللامركزية مع التطبيق على مصر
6-6 أثر اللامركزية على تقديم الخدمات العامة
6-7 مداخل بناء القدرات المجتمعية كأحد متطلبات تحقيق الحوكمة المحلية فى الخبرات الدولية مع دراسة الحالة المصرية
6-8 سياسات التنمية المحلية في مصر: دراسة مقارنة على مستوى المحافظات
6-9 تقييم برامج المعونات الدولية الموجهة للتنمية المحلية في مصر
6-10 دور الوحدة المحلية في المشاركة في البرامج والسياسات

6-11 آليات تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من التفاوت بين الوحدات المحلية

6-12 أهمية التخطيط الاستراتيجي في التنمية المحلية، مع التطبيق على مصر

6- 13 التعاقد الخارجي على خدمات الحكومة المحلية مع منظمات المجتمع المدني (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية)

6-14 العلاقات المركزية المحلية

6-15 اللامركزية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد مع التطبيق على مصر

إدارة المدن الجديدة

(7) إدارة المشروعات العامة والمحلية

7-1 التخطيط للمشروعات العامة في مصر في ضوء الخبرات الدولية

7-2 التطوير وإدارة المشروعات العامة في مصر

7-3 إدارة المشروعات القومية

7-4 نماذج دولية في إدارة المشروعات العامة والمحلية

(8) إدارة الموارد البشرية

8-1 الاتجاهات الحديثة فى تقييم أداء العاملين

8-2 أساليب تحديد الاحتياجات من الموارد البشرية

8-3 مخزون المهارات وخرائط الإحلال التنظيمي

8-4 الاتجاهات الحديثة في التدريب

8-5 تقييم الوظائف العامة

8-6 قياس العائد على الاستثمار في رأس المال البشرى

8-7 إصلاح منظومة الأجور والمرتبات في الدولة في ظل اعتبارات العدالة والكفاءة الوظيفية

(9) الإصلاح الإداري

9-1 الرقابة في الإدارة العامة

9–2 إصلاح منظومة المتابعة والتقييم فى أجهزة الإدارة العامة (الرقابة على الإدارة العامة وتقييم دور الأجهزة الرقابية)

9–3 إدارة خطط وبرامج التميز المؤسسي

9–4 تحسين جودة الخدمات باستخدام النماذج العلمية (بطاقات الأداء المتوازن، 6 سيجما وغيرها.

9-5 الإصلاح التشريعي للجهاز الإداري للدولة

9-6 توظيف الإعلام لخدمة قضايا الاصلاح الإداري

9-7 إدارة المؤسسات الحكومية من منظور القيمة

9-8 إعادة الهيكلة الإدارية للمؤسسات الاقتصادية للدولة

(10) الإدارة المالية الحكومية

10-1 إدارة الإيرادات العامة والمحلية فى الخبرات الدولية مع التطبيق على مصر

10-2 إدارة النفقات العامة والمحلية فى الخبرات الدولية، مع التطبيق على مصر

10-3 إدارة الموازنات العامة والمحلية في الخبرات الدولية مع التطبيق على مصر

10-4 السياسات الاقتصادية ودور بنك الاستثمار الوطني

10-5 موازنات البرامج والأداء

10-6 موازنات الفئات المهمشة (للنوع- للطفل.....)

(11) إدارة الوحدات المتخصصة

11-1 إدارة الفنادق والمنشآت السياحية

11-2 إدارة المؤسسات الإعلامية والصحفية

11-3 إدارة المتاحف والمنظمات الثقافية

11-4 إدارة المنشآت المتخصصة: المستشفيات – المطارات...الخ

(12) الأبعاد القانونية

12-1 دور جهاز الكسب غير المشروع في مواجهة الفساد الإداري

12-2 تقييم دور البرلمان في الرقابة على أعمال الإدارة

12-3 دور هيئة الرقابة الإدارية في الرقابة على أعمال الإدارة

12-4 القوانين والتشريعات المساعدة فى إدارة الأزمات

12-5 القوانين والتشريعات اللازمة لتفعيل الإصلاح الإداري

12-6 أثر التغير في الإطار الحاكم لعمل الجمعيات الأهلية فى مصر على كفاءة أداء تلك الجمعيات

(13) مناهج البحث في الإدارة العامة

13-1 أساليب التحليل الكمي في الإدارة العامة

13-2 أساليب التحليل الكيفي في الإدارة العامة

13-3 مناهج البحث المستخدمة في الأطروحات والرسائل العلمية

13-4 تحليل خطاب الإدارة العامة على المستويات المتعددة (المستوى العالمي- مستوى الدولة- مستوى المنظمة) والتفاعل بينها من خلال إجراء خطاب discourse Analysis لبرامج الإصلاح الإداري

13-5 تحليل السرديات في الإدارة العامة Narratological Approach to Public Administration

{14} إدارة المنظمات غير الحكومية

14-1 دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية

14-2 دور المنظمات غير الحكومية في صياغة وتنفيذ السياسات العامة

14-3 قياس أثر ومردود التدريب في المنظمات غير الحكومية

14-4 قضايا النوع الاجتماعي في المنظمات غير الحكومية

14-5 المنظمات غير الحكومية الدولية

14-6 دور المنظمات غير الحكومية في التنمية البشرية

14-7 التخطيط الاستراتيجي في المنظمات غير الحكومية

14-8 تقييم أداء المنظمات غير الحكومية

14-9 دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق معايير جودة الخدمات الحكومية

14-10 دور المنظمات غير الحكومية فى الرقابة على الموازنات العامة والمحلية.

5.3 المجالات البحثية المقترحة لقسم الحوسبة الاجتماعية.

إذا كان العلم قد استقر على التمييز بين الظواهر البسيطة والظواهر المركبة، فإن التطورات المتلاحقة في مجالي العلوم الطبيعية والاجتماعية على حد سواء قد أبانت عن نوع ثالث من الظواهر لا ينسحب عليه الوصفان السابقان (البساطة والتركيب)، وذلك لكونها تنضوي على نوع من التفاعل الدينامي بين مكوناتها، يحول دون إمكانية اختزالها ودراسة عناصرها منعزلة عن بعضها البعض. وقد اصطلح على وصف هذه الظواهر بـ "المعقدة"، وذلك للإشارة إلى أنها لا تفهم وفق طرق "التحليل" التقليدية، وتستدعى من ثم طرقا جديدة من أجل دراستها وفهمها.

وقد كان من حسن الحظ أن الكشف عن "التعقد" في الظواهر قد تزامن مع اكتشاف وتطوير "التقانات" الملائمة لدراسته، وعلى رأسها الحاسب الآلي وتطبيقاته، الأمر الذي ساعد على دراسة "الظواهر المعقدة" حاسوبيا، وذلك وفقا لخصائصها الفعلية وليس وفقا لمجموعة من الافتراضات التي تحجب قدرا كبيرا من تعقدها، أو تفترض إمكانية تحييد "أثر التفاعل" بين مكوناتها، أو بينها وبين غيرها من الظواهر.

التعقد في الظواهر الاجتماعية، مضافا إليه التطور في مجال التقانة الحاسوبية، مثَّلا —إذاً— "السياق" الذي أتاح للحوسبة الاجتماعية أن تأخذ مكانها بين العلوم الاجتماعية، وذلك بوصفها الحقل الذي يبحث — باستخدام التقانات الحاسوبية المتقدمة — في كيفية سبر الأنظمة المعقدة. وقد تولدت عن هذا التمازج العديد من الفرص البحثية البينية التي يعمل "قسم الحوسبة الاجتماعية" في إطارها، والتي تضع فهم الظواهر الاجتماعية بموقع الهدف النهائي، الذي لا تقيده الحدود المصطنعة بين التخصصات العلمية، تلك الحدود التي أعاقت بأكثر مما ساعدت تطور العلوم المختلفة ودفع عجلة التراكم البحثي إلى الأمام.

وإذا كان التلاقح بين أفكار وموضوعات العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة هو أحد أهم أهداف "قسم الحوسبة الاجتماعية"، فإن ذلك يظهر بوضوح في البرنامج التدريسي الذي يقدمه القسم على مستويي البكالوريوس والدراسات العليا، والذي يشمل الموضوعات التالية:

التعقيد الاجتماعي والأنظمة المعقدة

ويشمل: ديناميات النظم الاجتماعية، الديناميات غير الخطية ودراسة الفوضى، تحليل الشبكات الاجتماعية، التحكم الآلي في المنظومات الاجتماعية، نظرية النظم، الذكاء الاصطناعي، العمليات الاجتماعية التطورية، النظم التكيفية المعقدة، التجارب في العلوم الاجتماعية.

العلوم الاجتماعية الحاسوبية

ويشمل: المحاكاة في العلوم الاجتماعية، النمذجة القائمة على العميل، الأتمتة الخلوية، المجتمعات الاصطناعية والحياة الاصطناعية، الحوسبة التطورية، الاقتصاد الحوسبي، الإحصاءات الحوسبية، النمذجة الحوسبية، النمذجة المكانية لدراسة التفاعل بين الإنسان والبيئة.

المعلومات والمعرفة

ويشمل: أنظمة إدارة قواعد البيانات، أنظمة المعلومات، إدارة المعرفة، مجتمعات المعرفة، اكتشاف المعرفة، التنقيب عن البيانات، التنقيب عن النصوص، أنظمة دعم القرار، الذكاء في مجال الأعمال.

وتشمل: السياسة الإلكترونية، الاقتصاد الرقمي، التجارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية، الحوكمة الإلكترونية، المجتمعات الافتراضية، المواطنة الإلكترونية، التوافق السيبراني.

تطوير الحوسبة الاجتماعية

وتشمل: تاريخ وتطور الفكر في مجال الحوسبة الاجتماعية، نظرية الحوسبة الاجتماعية، الأبعاد الاجتماعية لتطوير التكنولوجيا ونقلها، الأبعاد الاجتماعية والآثار المترتبة على الحوسبة؛ قنوات تدفق المعلومات، المجتمعات القائمة على المعلومات.

مجالات النشر العلمي

تظهر قائمة العناوين المرفقة جهدا نشطاً ومتوازناً في مجال النشر الدولي، والإقليمي، والمحلي، بقسم الحوسبة الاجتماعية، على نحو يسهم بدرجة كبيرة في سد الفجوات البحثية، ويواصل المراكمة على ما تم استيفاؤه من أهداف الخطة البحثية السابقة. في هذا الصدد تم، في إطار الفترة الزمنية المحددة لهذا التقرير، نشر العديد من الأبحاث التي شملت العناوين التالية:

2018

#	Research Title	Journal	Journal Type
1	The Role of Heterogeneity and the Dynamics of Voluntary Contributions to Public Goods: An Experimental and Agent-Based Simulation Analysis	Journal of Artificial Societies and Social Simulation	Thomson Reuters, Scopus
2	Understanding Games Through Complexity Thinking Approach	International Journal of Gaming and Computer-Mediated Simulations	Thomson Reuters, Scopus
3	Factors Influencing the Citizen Trust to Adopt E-Government Services in Saudi Arabia	Journal of Theoretical and Applied Information Technology	Scopus
4	Measuring the Role of Two Competing Groups of Informed Agents in Opinion Formation	Simulation: Transactions of the Society for Modeling and Simulation International	Thomson Reuters, Scopus
5	An Exploratory Study of Place-Names in Sinai Peninsula, Egypt: A Spatial Approach	Annals of GIS	Thomson Reuters, Scopus

6	شفافية بالإكراه: التحدي الرقمي وجدل المراقبة والتسريب - ويكيليكس نموذجا	المستقبل العربي	Regional
7	المنظومية من التبسيط إلى التعقد، في: نحو دراسة النظم السياسية من منظور حضاري مقارن: مداخل منهاجية	مفكرون الدولية للنشر والتوزيع Chapter in Book	National

2019

#	Research Title	Journal	Journal Type
1	The Examination of Factors Influencing Saudi Small Businesses: Social Media Adoption, by Using UTAUT Model	International Journal of Business Administration	International
2	مقاربات الذكاء الاصطناعي في الأزمات السياسية	السياسة الدولية	National
3	النمذجة الحاسوبية في إدارة الأزمات الأمنية	المجلة الجنائية القومية	National
4	Identifying Key Actors in an International Crisis using Dynamic Network Analysis: Syrian Crisis Case Study	Journal of Humanities and Applied Social Sciences (JHASS)	International
5	Disposition Effect and Multi-Asset Market Dynamics	Review of Behavioral Finance	Thomson Reuters, Scopus
6	Micro, Small and Medium Enterprise in The Mediterranean: A Policy Road Map to Untap the Potential for Job Creation	Euro-Mediterranean Network for Economic Studies	International
7	Descriptive Analysis of the Entrepreneurship Ecosystem from Startups Perspective: Challenges & Opportunities	Euro-Mediterranean Network for Economic Studies	International
8	On the Relationship Between Virtual Water Network and Crops Intra-Trade Among Nile Basin Countries	Water Policy	Thomson Reuters, Scopus
9	An Adaptive Media Strategy for Influencing Crowd Behaviour	Journal of Humanities and Applied Social Science (JHASS)	International
10	The Viable System Model and its Applications in Higher Education: An Overview	Kybernetes	Thomson Reuters, Scopus
11	التقانة الشبكية في مواجهة الاستبداد: من معضلة السجين إلى معضلة السجان	سياسات عربية	Regional

2020

#	Research Title	Journal	Journal Type
1	Mapping Terrorist Groups Using Network Analysis: Egypt Case Study	Journal of Humanities and Applied Social Sciences (JHASS)	International
2	A Network Analysis Approach to the Diffusion of Tolerance Memes	مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية	National
3	Behavioral Agent-Based Framework for Interacting Financial Markets	Review of Economics and Political Science (REPS)	International
4	Evaluating the Online Shopping Behavior Among Egyptian College-Educated Community	Review of Economics and Political Science (REPS)	International
5	Using Internet-Mediated Research in Studying Toleration on Social Network Sites	المجلة الجنائية القومية	National
6	An Organizational Cybernetics Framework for Designing a Viable Higher Education System	Systemic Practice and Action Research	Thomson Reuters, Scopus
7	A Cellular Automata Modelling Approach in Household Water Use	Journal of Water, Sanitation and Hygiene for Development	Thomson Reuters, Scopus
8	المجتمعات الافتراضية على حافة المواجهات السياسية: ويكيبيديا وأزمات الشرق الأوسط المعلوماتية نموذجًا	سياسات عربية	Regional

2021

#	Research Title	Journal	Journal Type
1	Principal Component Regression for Egyptian Stock Market Prediction	The International Journal of Informatics, Media and Communication Technology (Beni-Suef University)	International
2	Capturing Toleration on Social Networks Sites Using Internet-Mediated Research: June 30th Egyptian Revolution Case Study	Journal of Humanities and Applied Social Sciences	International

3	Towards Viability of Academic Departments: The Power of Organizational Cybernetics	Kybernetes	Thomson Reuters, Scopus
4	Agent-Based Models of Administrative Corruption: An Overview	International Journal of Modelling and Simulation	Thomson Reuters
5	من تقانة السلطة إلى سلطة التقانة: قراءة مقارنة لآراء هربرت ماركيوز ومانويل كاستيلز حول العلاقة بين السلطة والمجتمع والتقانة (تحت الطبع)	المجلة العربية للعلوم السياسية	Regional
6	COVID-19 Crisis and the Continuous Use of Virtual Classes	International Journal of Advanced and Applied Sciences	ISI/ Thomson Reuters

الدراسات العليا

من ناحية أخرى ينشط الإرشاد الأكاديمي بالقسم في مساعدة طلاب الدراسات العليا في اختيار موضوعات رسائلهم من بين القضايا ذات الأولوية التي يحددها القسم في ضوء خطته البحثية. وفي هذا الإطار تمت مناقشة عدد من الرسائل في الفترة الزمنية (2018:2021) على التفصيل التالي:

#	Year	Type	Title	Status
1	2019	Ph.D.	Effective Mechanisms to Control Opinion Formation and Diffusion	Completed
2	2019	M.Sc.	An Extensive Survey on Social Network Analysis with an Application on Water Resources Management in Nile Basin Region	Completed
3	2019	M.Sc.	An Organizational Cybernetics Framework for Designing a Viable Higher Education System	Completed
4	2020	M.Sc.	Agent Based Model for International Trade	Completed
5	2020	M.Sc.	Deep Attributed Dynamic Graph Representation Learning via Self-Attention Networks The university of Hildesheim (Hildesheim universität) Institute of computer science	Completed
6	2019	Ph.D.	The Dynamics and Evolution of Prosocial Behavior Within and Between Groups	Registered

7	2019	Ph.D.	A Data Science Approach for the Study of Residential Segregation in Greater Cairo	Registered
8	2020	M.Sc.	A Comparative Study of Data Mining Techniques for Predicting Corporate Financial Distress	Registered
9	2018	M.Sc.	An Exploratory Agent-Based Approach of Economic Growth with Application to Egyptian Data	Registered
10	2018	M.Sc.	Analyzing Microfinancing for Enterprises in Egypt Using Social Network Analysis	Registered
11	2019	M.Sc.	Sentiment Analysis for social media (based on MoArLex Lexicon - Arabic tweets)	Registered
12	2021	M.Sc.	A Study on the Use of Big Data Analytics to Influence Political Election results	Registered

الاهتمامات البحثية

هذا وتتركز الاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بالقسم ومعاونيهم في الفترة القادمة على طائفة من الموضوعات المتنوعة، التي تصب في خدمة البرنامج البحثي للقسم، وتشمل موضوعات مثل:

الحوسبة السحابية، التحسين التطوري، بناء نماذج للتعرف على ديناميات تشكيل الرأي، اقتراب الحوسبة الناعمة لقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي، القياس متعدد الأبعاد للفقر في مصر، صياغة خارطة طريق لتطبيق تقنية Blockchain لتحسين نظام "اعرف عميلك"، النمذجة القائمة على العميل لدراسة الفساد، العزل السكني، التعقد في ألعاب إدارة الإمدادات SCM، العلاقة بين الثقافة المضادة والقرصنة السياسية، رقمنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. الضوائق المالية والتنبؤ بالإفلاس باستخدام تقنيات التنقيب عن البيانات، شبكات بايزيان، الألعاب التطورية، دراسات النوع الاجتماعي، تصميم "ألعاب محاكاة" لنمذجة الظواهر الاجتماعية، دور رأس المال الاجتماعي في الشركات الناشئة، التمويل الصغير للشركات الناشئة، ادارة الابتكار، تقنيات التنقيب عن البيانات مع التركيز على معالجة البيانات المختلطة، التنقيب عن المعرفة، بناء مؤشرات اجتماعية واقتصادية بديلة، مدى قبول التجارة الاجتماعية، البيانات الكبيرة، سلوك المستهلكين عبر الإنترنت، التسويق عبر الإنترنت، طرق المجموعات، تعلم الآلة، الأمثلية، الحوسبة السحابية، الأعمال (business) الإلكترونية، إدارة علاقات العملاء (CRM)، ديناميات التعاون، ديناميات تشكيل الرأي، ديناميات الجماهير، التمويل الحوسبي، ديناميات الفساد، ديناميات الفوضى، إدارة سلاسل

التوريد، الميمات وبناء نظرية الثقافة، حضارة السايبورج، ريادة الأعمال والابتكار، ديناميات الفصل الاجتماعي.

هذه الطبيعة البينية للموضوعات التي يتناولها قسم "الحوسبة الاجتماعية" فضلا عن استعداد أعضائه للتكامل مع الآخرين سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولي لخدمة الأغراض البحثية الجديدة، هو ما يؤهله لكي يصبح قاطرة نحو المستقبل، كما يرشح الانتاج العلمي لباحثيه للتميز على خريطة المساهمات الأكاديمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والتي تستهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتحقيق المزيد من التقدم العلمي.

خامساً: آليات دعم الخطة البحثية

نعرض في هذا الجزء طرق وآليات دعم تنفيذ الخطة البحثية للكلية والتي تضمن إلى حد كبير نجاح هذه الخطة. وتم الاعتماد في وضع هذه الآليات على توفير الدعم الفني والعلمي اللازم للاحتياجات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين. ويمكن تلخيص هذه الآليات فيما يلي:

1.5 الخدمات العامة

- تقوم الكلية بتجهيز المعامل بأحدث المعدات والتقنيات المتطورة وصيانتها دورياً؛ أي أن توفر كل ما يلزم الباحثين من وسائل سمعية وبصرية وأجهزة حاسب آلي وأحدث الإصدارات من البرامج المطلوبة وأجهزة عرض وآلات تصوير وطباعة.
- تقديم ورش عمل دورية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين هدفها تدريبهم على استخدام التكنولوجيا.
- تزويد مكتبة الكلية بأحدث الكتب والمراجع والدوريات العلمية.
- تمكين أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والباحثين بالكلية من الاطلاع الإلكتروني على الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العالمية التي تخدم مختلف تخصصات أقسام الكلية، أو توفير الدوريات العلمية نفسها في المكتبة أولاً بأول. حيث أنه يوجد عدد كبير من المؤسسات الدولية التي تسمح بتداول وقراءة الأبحاث المنشورة في دوريات عالمية وتنزيلها وذلك بمقابل اشتراك سنوي.
- تخفيض العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس ذوي النشاط البحثي البارز.

- تشـجيع أعضـاء هيئة التدريس على الحضـور والمشـاركة البحثية في المؤتمرات الدولية، حيث أن حضـــور هذه المؤتمرات يؤدي إلي التعرف على نقاط بحثية جديدة، وأيضـــاً التعرف على باحثين من دول أخرى، مما يشجع على إنتاج البحوث المتميزة ونشرها في دوريات عالمية قيمة.

2.5 منح دعم الأبحاث العلمية لأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة

تقدم المنح لدعم المشروعات البحثية، التي يقوم بها أعضاء هيئة للتدريس بالكلية، والهيئة المعاونة، والتي يتم نشرها في دوريات علمية مُصَنَّفة، تساهم في رفع تصنيف الجامعة.

الموضوعات البحثية التي تكون لها الأولوية في الحصول على الدعم

1 –الأبحاث ذات الطبيعة البينية، التي تدخل في أكثر من اختصاص من اختصاصات الأقسام العلمية للكلية.

2 –الأبحاث التي تتعامل مع موضوعات الخطط العلمية للأقسام العلمية والخطة العلمية للكلية، وفقاً لآخر تحديث لهذه الخطط (يمكن الاطلاع على هذه الخطط لدى الأقسام العلمية، ووكالة الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث).

3 –الأبحاث التي تتعامل مع مشكلات، تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي.

4– المكافآت المقدمة من الجامعة لرسائل الماجستير والدكتوراه في المسار الجديد الموازي الذي يتطلب نشر بحثين من رسالة الماجستير وثلاث أبحاث من الدكتوراه نشراً دولي.

أوجه الإنفاق التي يمكن دعمها

1 -دعم تكاليف جمع المادة العلمية للازمة للقيام بالبحث.

2 –دعم شراء برامج للحاسب، أو كتب وأدبيات لازمة للاطلاع بالبحث، شريطة حداثتها، وعدم توافرها بالفعل بالكلية.

3 –دعم تكاليف النشر الدولي، مع ضرورة تحقيق النشر الدولي لشروط النشر الدولي الخاصة بالكلية) أن يكون في مجلة مدرجة بقاعدة بيانات.(Scopus

من يحق له التقدم؟

1- أعضاء هيئات التدريس، وأعضاء الهيئة المعاونة بالكلية.

2– الأولوية تكون للأبحاث المشتركة، من أعضاء هيئات التدريس والهيئات المعاونة من أكثر من قسم.

3- المسجلين في النظام الموازي لرسائل الماجيستير والدكتوراه

سادساً: آلية متابعة الخطة البحثية

ان متابعة الخطة البحثية للكلية يعد من اهم اليات تجاح الخطة حيث تشكّل لجنة بالأقسام المختلقة لمتابعة التنفيذ والمتابعة من خلال مؤشرات أداء أساسية تمكن من تتبع التقدم المحقق في أداء الخطة البحثّة ومدى الالتزام بالجدول الزمنً، وتقّدم مخرجات الخطة سنويا وعمل تقرّير بذلك لتحديد الفجوة وكيفية سدها.

.يوضح الجدول التالي الية متابعة تطبيق مؤشرات أداء الخطة البحثية للكلية كما يلي :

الهدف	مؤشر الأداء	الية التنفيذ	المسئول عن التنفيذ	المخرجات
الإنتاج البحثي والنشر العلمي. في إطار الخطة البحثية للأقسام	النسبة المئوية للنشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس لإجمالي الأعضاء في كل قسم خلال السنة	نموذج المتابعة رقم (1)	لجنة متابعة الخطة البحثية لكل قسم منسق الجودة بالقسم	تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة
	عدد البحوث المنشورة لكل عضو هيئة تدريس خلال السنة.			
	عدد البحوث المنشورة دوليا لكل عدو هيئة تدريس خلال العام			
	متوسط عدد الاقتباسات في المجلات المحكمة من البحوث العلمية المنشورة (اجمالي عدد الاقتباسات في المجلات المحكمة من البحوث العلمية المنشورة لأعضاء هيئة تدريس			
	عدد الرسائل ماجستير/ دكتوراه المتوافقة مع إطار الخطة البحثية للأقسام النسبة المئوية للطلاب الذين نشروا بحوثهم في مجلات علمية محكمة دولي / محلبي إلى إجمالي عدد الطلاب في البرنامج خلال السنة النسبة المئوية للطلاب الذين قدموا أوراقاً علمية في المؤتمرات إلى إجمالي عدد الطلاب في البرنامج خلال السنة	نموذج المتابعة رقم (2)	إدارة الدراسات العليا بالكلية	تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة
2- تفعيل الشراكات البحثية	عدد الأبحاث المشتركة في الداخل (على مستوى الأقسام) من الخارج محلي/ دولي	نموذج المتابعة رقم (3)	لجنة متابعة الخطة البحثية لكل قسم	تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ الخطة
3- تطوير الكفاءة البحثية وأخلاقيات البحث	عدد الطلاب الحاصلين على دورة الكتابة العلمية واخلاقيات البحث العلمي. عدد الرسائل التي خضعت لاختبار نسبة الاقتباس. نسبة الرسائل المقبولة بعد الفحص/ الرسائل المرفوضة	نموذج تقييم الدورات	منسق دورة الكتابة العلمية إدارة الدراسات العليا	تقرير عن كل دوره تقرير عن نتائج نسب الاقتباس
دعم المشروعات البحثية وتعزيز مصادر التمويل	عدد المشروعات البحثية الممولة في إطار الخطة البحثية للأقسام. عدد الأبحاث التي تم دعم تكلفة النشر الدولي لها.		لجنة دعم المشروعات البحثية	تقرير سنوي
تشجيع النشر الدولي	عدد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز النشر الدولي		لجنة متابعة الخطة البحثية لكل قسم	تقرير سنوي

نموذج متابعه رقم (1)

الاسم	الدرجة العلمية	اسم البحث	التوافق مع الخطة البحثية	طبيعة النشر دولي/ محلي	جهة النشر

نموذج متابعة رقم (2)

الاسم	الرسالة ماجيستير/ دكتوراه	عنوان الرسالة	المسار تقليدي/ موازي	التوافق مع الخطة البحثية	المجال البحثي	طبيعة النشر دولي/ محلي	عدد الأبحاث المنشورة	نسبة كشف الاقتباس

نموذج متابعة رقم (3)

الاسم	اسم البحث	مشترك من الداخل	مشترك من الخارج	مشترك مع مؤلف أجنبي	مشترك مع مؤسسة دوليه/ محلية	طبيعة النشر دولي/ محلي	عدد الاقتباسات في المجلات المحكمة